الخميس 20 حزيران 2024
العدد 5226 السنة الثامنة عشرة
Jeudi 20 Juin 2024 no 5226 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ميديا

mbc تعود إلى الشام «يصطفل» قانون قيصر

14

نصرالله للإسرائيليين: خافوا! [2]

جيش العدو يسلّم
اجتثاث «حماس» أضغاث أحلام

[9 ـ 12]

(أ ف ب)

قضية

المرامل «تأكل» جرد علمات والبلدية ليست فوق الشبهات

4

تقرير

ميقاتي يشعل فوضى دستورية

4

قضية

الضمان يختصر تغطية العمليات إلى 8%

6

قضية اليوم

نصرالله يرسم السقف: لدينا كامل عدّة الحرب الشاملة

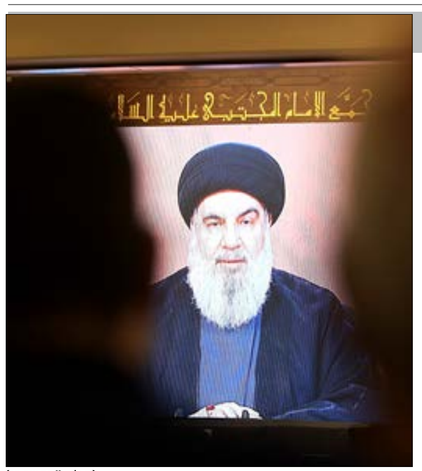
(هيثم الموسوي)

وسط إجماع بأن خطابه أمس كان الأكثر قوة ووضوحاً منذ إطلاق جبهة المساندة في لبنان، صارح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كيان الاحتلال، مستوطنين وجيشاً وسياسيين، بأن التهويل على لبنان بشن حرب لا يعكس حقيقة الوقائع القائمة على الأرض، متوجهاً إلى العدو بأن «عليكم أنتم أن تخافوا من الحرب معنا».

وعلى طريقته في شرح الوضع وعرض الوقائع، أسهب نصرالله في شرح أهمية الأسباب التي دفعت المقاومة في لبنان واليمن والعراق إلى الانخراط في مهمة الإسناد للمقاومة في غزة، مشيراً إلى أن العدو يواجه مأزقاً كبيراً، واعتبر أن محاولة توسيع دائرة المواجهات الشاملة مع قوى المقاومة قد تشكل فرصة لضرب أسس الكيان المحتل. كما صارح جمهور المقاومة من جهة، وجمهور العدو من جهة أخرى، بأن المعركة مع العدو إن توسعت نحو مواجهة شاملة، ستكون بشكل لم يعهده أحد، مكرراً أنها ستكون بلا سقوف وبلا ضوابط وبلا قواعد، في إشارة مباشرة إلى أن الضوابط التي عملت وفقها المقاومة في كل حروبها السابقة مع العدو ستختفي هذه المرة. وهو كلام يفترض بالعدو أن يفهم مقاصده، لجهة أنه في حالة الحرب الشاملة، فإن لا حرمة تتقدم على حرمة الدم العربي، وإنه ممنوع على العدو تكرار مجازر غزة في لبنان أو أي مكان آخر.

وإذ أكّد السيد نصرالله أن المقاومة أتمت استعداداتها لأي احتمال، كشف، في تطور غير مسبوق، عن تلقي المقاومة أسلحة جديدة في هذه الفترة، إضافة إلى تطوير بعض الأسلحة التي استُخدمت في المعارك الدائرة منذ 8 أشهر، في رد واضح على كل عمليات القصف التي تقوم بها قوات الاحتلال وتستهدف فيها ما تعتبره «مراكز تصنيع خاصة بالمقاومة» أو اغتيال «بعض كوادر المقاومة العاملين في مجال التصنيع العسكري».

وفي كلام هو الأول من نوعه منذ أكثر من ثلاثين سنة، وجّه نصرالله تهديداً صريحاً إلى دولة أجنبية يمكن للعدو أن يستفيد من أراضيها في أي حرب مع لبنان. وتوجّه مباشرة إلى جمهورية قبرص، محذراً حكومتها من مغبة منح العدو الإذن باستخدام أراضي ومطارات الجزيرة للاعتداء على لبنان. وهو موقف سيفتح الباب أمام مستويات جديدة من القلق الأوروبي الذي كان محصوراً حتى الأمس بالكيان الإسرائيلي، بعدما فتح نصرالله الباب على تهديد يطاول دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، وتُعتبر أحد معابر القارة على ساحل المتوسط.

وللمرة الأولى، علّق نصرالله على المفاوضات التي تجريها المقاومة الفلسطينية حول غزة، بعدما تقصّد تجنب الإشارة إليها طوال الفترة السابقة، لكن من زاوية أراد من خلالها إقفال الأبواب على محاولات تقوم بها جهات إقليمية ودولية لممارسة الضغط على حركة حماس. وقال نصرالله إن التفاوض يجري مع حماس مباشرة، والمقاومة في لبنان ليست بريداً لأحد، مقدّماً جرعة دعم كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية التي تتعرّض لضغوط كبيرة من الجانب العربي والغربي لإجبارها على السير في صفقة تخدم إسرائيل. وجاء موقفه رداً على رسائل أميركية، بينها ما نقله الموفد عاموس هوكشتين الذي استفسر عما إذا كان بمقدور حزب الله المساعدة في إقناع حماس بالموافقة على مقترح بايدن. وهو ما دفع نصرالله الذي يلتزم سياسة عدم إعطاء موقف من أوراق المفاوضات الجارية إلى القول صراحة بأن ما هو معروض على المقاومة في فلسطين لا يخدم قضيتها بقدر ما يخدم العدو ولا يضمن وقف الحرب، مقفلاً الأبواب أمام أي محاولة ربما تقوم بها الولايات المتحدة أو أطراف أخرى لممارسة الضغوط على فصائل المقاومة في غزة.

يبقى أن حديث السيد عن تفاصيل ما يجري على الجبهة الجنوبية، وعن قدرات المقاومة، شكّل مفاجأة إضافية لناحية القول إن المقاومة في لبنان لا تحتاج إلى أي دعم في أي مواجهة شاملة مع العدو، وإن ما تحتاج إليه المعركة من عديد وعتاد متوفّر لديها. لكنه أعطى إشارة عن احتمال توسع المواجهة أكثر، عندما تحدّث عن استعدادات قوى في محور المقاومة لإرسال عشرات آلاف المقاتلين إلى لبنان، علماً أنه لم يسمّ كل الدول والقوى التي بعثت برسائل إلى قيادة حزب الله في الأسابيع الأخيرة.

سنحارب براً وبحراً وجواً بلا ضوابط ولا قواعد

بصوت هادئ، وبكثير من الحزم، أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أنّ «على إسرائيل أن تخاف» لأن «المقاومة ستقاتل بلا ضوابط ولا قواعد ولا أسقف إذا فُرضت علينا الحرب»، و«العدو يعلم بأن عليه أن ينتظر المقاومة براً وبحراً وجواً، وأنه ليس هناك مكان في الكيان بمنأى عن صواريخنا ومُسيّراتنا، ويعرف أن ما ينتظره في البحر المتوسط كبير جداً، وكل سواحله وبواخره وسفنه ستُستهدف». وأضاف: «لدينا بنك أهداف كامل وحقيقي والقدرة على الوصول إلى هذه الأهداف مما يشلّ أسس الكيان»، لافتاً إلى أن دخول الجليل يبقى احتمالاً «مطروحاً في حال تطور المواجهة». وحذّر الحكومة القبرصية من أن فتح مطاراتها في أي حرب للطائرات الإسرائيلية، «يعني أن الحكومة القبرصية أصبحت جزءاً من الحرب وستتعاطى معها على هذا الأساس».

وفي كلمة له في الاحتفال التأبيني الذي أقامه حزب الله أمس تكريماً للقائد طالب عبدالله (أبو طالب)، أعلن نصرالله أن «لدينا كماً كبيراً جداً من المعلومات وما نُشر (في الفيديو الذي وزّعته المقاومة) في حيفا هو حلقة من ساعات طويلة من التسجيل»، مشيراً إلى أن لدى المقاومة «حلقات من مدينة ثانية وثالثة ورابعة، ولحيفا وجوار حيفا وما قبل حيفا وما بعد ما بعد حيفا». وأضاف: «اننا قاتلنا بجزء من سلاحنا حتّى الآن وحصلنا على أسلحة جديدة ستظهر في الميدان بحسب المجريات، وطوّرنا أسلحتنا واستخدمنا أسلحة جديدة في هذه المعركة، ولدينا عدد كبير جداً من المُسيّرات التي نصنّعها»، كما أن «لدينا القدرة البشرية الكافية والمتحفّزة فوق حاجة الجبهة حتّى انهارت، ويبدو جيشه مهزوماً منهاراً تعباً ومنهكاً». وأشار إلى أنه «ليست هناك حدود عليها تقنيات إلكترونية وفنية كالتي على حدود لبنان وغزّة ولذلك خلال 4 أشهر عملت المقاومة على إعماء العدوّ وإغلاق آذانه وبات بمقدورنا ضرب قاعدة ميرون ساعة نشاء»، وشدّد على أن «كلّ ما تصل إليه أيدينا لن نوفّره ولم نوفّره».

وعن التهديد الصهيوني بالحرب الشاملة قال: «على مدى 8 أشهر لم يخفنا ذلك، ونحن حضّرنا أنفسنا لأسوأ الأيام والعدو يعلم ما ينتظره، ولذلك بقي مرتدعاً». وأضاف: «العدوّ يعلم أنه لن يبقى مكان في الكيان سالماً من صواريخنا ومُسيّراتنا وليس عشوائياً، ولدينا بنك أهداف حقيقي وكبير، ولدينا القدرة على الوصول إلى هذه الأهداف بما يزعزع أسس الكيان». كذلك «يعلم العدوّ أنه ليس قادراً على الدفاع عن كيانه والدليل عملية الوعد الصادق التي نفّذتها إيران. فرغم الدعم الدولي وصلت الصواريخ والمُسيّرات إلى الكيان، فكيف إذا كانت المعركة معنا على بُعد كيلومترات». وأكّد أنه «إذا فُرضت الحرب على لبنان فإن المقاومة ستقاتل بلا ضوابط وبلا قواعد وبلا أسقف، والعدو وسيده الأميركي يعلمان أن شن الحرب على لبنان سيجر تداعيات في المنطقة والإقليم». ولمن يهوّل بالحرب، قال نصرالله: «لديّ قناعة أن أميركا خائفة على كيان العدوّ وعلى العدوّ أن يخاف أيضاً، أنا نحن فسنواصل تضامننا وإسنادنا لغزّة، وسنكون جاهزين وحاضرين لكل الاحتمالات ولن يوقفنا شيء عن أداء واجبنا»، مشيراً الى أن «هذه أعظم معركة تخوضها الأمة منذ 1948 ولها أفق واضح ومشرق وستغير وجه المنطقة وستصنع مستقبلها».

> نخوض أعظم معركة منذ العام 1948 وجبهات الاسناد رهن وقف الحرب على غزة

وإسنادها لغزة وستكون جاهزة لكل الاحتمالات ولن تتوقف عن أداء واجبها، والحل هو وقف الحرب في غزة». وأشار إلى أن «جبهة لبنان المُساندة تُلحق الخسائر البشرية والمادية والمعنوية والنفسية بالعدو»، ومن أوضح الأدلة على قوة تأثيرها «الصراخ الذي نسمعه من قادة العدوّ ومستوطنيه». ولفت إلى أنه «منذ بداية معركة إسناد غزّة عملت ماكينة إعلامية ضخمة على تبخيس إنجازات وتضحيات الجبهة الجنوبية وجبهات الإسناد، علماً أنه بحسب قادة العدوّ، أشغلت جبهة لبنان أكثر من 100 ألف جندي وعدة فرق ولولاها لكانت قد توفّرت القوات الكافية لهزيمة غزّة». وأكّد أن «جبهة لبنان حجبت قوات العدوّ عن المشاركة في غزّة وجزء منها قوات نخبة لأن هناك خوفاً لدى العدوّ من دخول المقاومة إلى الجليل، الأمر الذي يبقى مطروحاً في حال تطوّر المواجهة»، مشيراً إلى أن «الاحتلال يخفي خسائره في جبهة الشمال كي لا يتعرض لمزيد من الضغوط»، وأوضح أن جبهة لبنان، «إلى جانب استنزاف العدوّ هجّرت عشرات الآلاف من المستوطنين إضافة إلى خسائر اقتصادية وسياحية حتّى بات هناك للمرة الأولى حزام أمني شمال فلسطين المحتلة، وصورة العدوّ عسكرياً وأمنياً وردعياً انهارت، ويبدو جيشه مهزوماً منهاراً تعباً ومنهكاً». وأشار إلى أنه «ليست هناك حدود عليها تقنيات إلكترونية وفنية كالتي على حدود لبنان وغزّة ولذلك خلال 4 أشهر عملت المقاومة على إعماء العدوّ وإغلاق آذانه وبات بمقدورنا ضرب قاعدة ميرون ساعة نشاء»، وشدّد على أن «كلّ ما تصل إليه أيدينا لن نوفّره ولم نوفّره».

وعن التهديد الصهيوني بالحرب الشاملة قال: «على مدى 8 أشهر لم يخفنا ذلك، ونحن حضّرنا أنفسنا لأسوأ الأيام والعدو يعلم ما ينتظره، ولذلك بقي مرتدعاً». وأضاف: «العدوّ يعلم أنه لن يبقى مكان في الكيان سالماً من صواريخنا ومُسيّراتنا وليس عشوائياً، ولدينا بنك أهداف حقيقي وكبير، ولدينا القدرة على الوصول إلى هذه الأهداف بما يزعزع أسس الكيان». كذلك «يعلم العدوّ أنه ليس قادراً على الدفاع عن كيانه والدليل عملية الوعد الصادق التي نفّذتها إيران. فرغم الدعم الدولي وصلت الصواريخ والمُسيّرات إلى الكيان، فكيف إذا كانت المعركة معنا على بُعد كيلومترات». وأكّد أنه «إذا فُرضت الحرب على لبنان فإن المقاومة ستقاتل بلا ضوابط وبلا قواعد وبلا أسقف، والعدو وسيده الأميركي يعلمان أن شن الحرب على لبنان سيجر تداعيات في المنطقة والإقليم». ولمن يهوّل بالحرب، قال نصرالله: «لديّ قناعة أن أميركا خائفة على كيان العدوّ وعلى العدوّ أن يخاف أيضاً، أنا نحن فسنواصل تضامننا وإسنادنا لغزّة، وسنكون جاهزين وحاضرين لكل الاحتمالات ولن يوقفنا شيء عن أداء واجبنا»، مشيراً الى أن «هذه أعظم معركة تخوضها الأمة منذ 1948 ولها أفق واضح ومشرق وستغير وجه المنطقة وستصنع مستقبلها».

(الأخبار)

اتصالات قبرصية مع لبنان: لسنا طرفاً في النزاع العسكري

نفى الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس تورط بلاده في «أي شكل من الأشكال في الأعمال العدائية» ضدّ لبنان. وقال رداً على الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، إن «التصريحات التي تُقدَّم تصوراً بأن قبرص منخرطة في العمليات العسكرية، لا تبعث على السرور»، مؤكداً أن الجزيرة على اتصال مع الحكومتين اللبنانية والإيرانية.

وعلمت «الأخبار» أن المسؤولين القبارصة بدأوا مساء أمس حملة اتصالات مع المسؤولين في لبنان، ويجري الحديث عن امكانية وصول مسؤول رفيع الى بيروت خلال الساعات القادمة لعقد اجتماعات مع مسؤولين رسميين وعسكريين لبنانيين.

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي قد نفّذ في أيار 2023، قبل أشهر من عملية «طوفان الأقصى»، مناورات عسكرية على الأراضي القبرصية، تحت اسم «شمس زرقاء»، تحاكي حرباً مع لبنان. وأوضحت إذاعة الجيش أن اختيار قبرص مكاناً لإجراء هذه المناورات سببه «طبيعتها الجغرافية المشابهة لجنوب لبنان»، مشيرةً إلى أنها «مناورات مشتركة لسلاحي الجو والبر، تشمل تدريبات على خوض قتال في مناطق وعرة ومعقدة وغير معروفة للمقاتلين، وعلى نقل الجنود جواً وإنزالهم إلى ارض المعركة».

وفي عام 2022، شارك مئات الجنود الإسرائيليين في مناورات واسعة النطاق في قبرص، تحت اسم «مركبات النار»، بهدف «تحسين جاهزية القوات وكفاءتها في المهمات العملياتية في عمق اراضي العدو». وجرت المناورات، وفقاً للجيش، في مناطق حضرية وريفية. وفي تضاريس جبلية تشبه لبنان، وركّزت على الأحداث المفاجئة التي تندلع في مسارح متعددة في الوقت نفسه، مع التركيز على محاربة حزب الله. وشارك في المناورات مُجندون وقوات الاحتياط من «فرقة المظليين 98»، إلى جانب وحدات القوات الجوية والقوات الخاصة الأخرى، مثل «الوحدة البحرية شيطت 13». وعام 2017، شارك الجيش الإسرائيلي في تدريب مشترك مع نظيره القبرصي، لمدة أربعة أيام. وقال الجيش، في بيان، إن «هناك أهمية لتدرب قوات عسكرية في مناطق لا يعرفون طبيعتها، كالتضاريس الجبلية ومناطق مأهولة بالسكان تُحاكي قرى لبنانية وسورية، وفي ظروف صعبة، كي يكونوا على أهبة الاستعداد».

وخلال المعركة الحالية الجارية في غزة، كشفت إذاعة الجيش، في نيسان الفائت، أن سلاح الجو الإسرائيلي أجرى مناورات جوية في الأجواء القبرصية مع نظيره القبرصي تُحاكي هجوماً إسرائيلياً على إيران.

كذلك استقبلت الجزيرة أكثر من 25 ألف مستوطن اسرائيلي انتقلوا مع اعمالهم الى الجزيرة، خصوصا العاملين في شركات التكنولوجيا. وسط تحذيرات امنية لهم بعدم الاختلاط مع العرب وتجنّب التوجه الى الجزء الشمالي (التركي) من الجزيرة.

تباين أميركي – إسرائيلي حول لبنان؟ إسرائيل تهوّل «بحثاً عن اتفاق»

يتعاظم القلق العسكري الإسرائيلي في ما خصّ خطر المقاومة في لبنان بسبب الضرر الهائل الذي تلحقه بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، ما يدفع قادة العدو إلى رفع سقف التهديدات بشن حرب واسعة على لبنان. وقد واصلوا أمس حملات التهويل، حتى خلال وجود المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين في تل أبيب التي عاد إليها بعد زيارة قام بها إلى بيروت، حيث سمع كلاماً حاسماً عن أن الجنوب سيبقى جبهة مساندة ما دامت الحرب مستمرة على غزة، وذلك في موازاة الرسالة الردعية التي أطلقتها المقاومة خلال تواجد هوكشتين، واستكملها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في كلمته أمس، والتي تحوّلت إلى مادة رئيسية على جدول أعمال قادة العدو وإعلامه.

> جنرالات العدو يتحدثون عن ضرورة تغيير الوضع لاعادة المستوطنين الى الشمال

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن الوسيط الأميركي أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأن جهوده للتوصل إلى تسوية مع لبنان فشلت. لكنّ مصدراً آخر قال للقناة 12 العبرية إن المسؤولين الإسرائيليين أبلغوا الموفد الأميركي بأن انتهاء العمليات في رفح سيؤثّر على المنطقة وعلى جبهة لبنان.

وبُرّرت ليل أمس معلومات مصدرها مسؤولون أميركيون تحدّثوا عن «مناخ سلبي» يسود العلاقات الأميركية الإسرائيلية بشأن ملف لبنان. ونقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولين أميركيين أن «اجتماع نتنياهو وهوكشتين أمس كان سيئاً». وأضاف الموقع أن «الخلاف الجديد بين نتنياهو وإدارة بايدن يعرقل جهود التهدئة وتجنّب الحرب مع حزب الله». وتابع: «تصرف نتنياهو يخلق فجوة بين الحليفين تؤدي إلى تآكل الردع الإسرائيلي في نظر حزب الله. ويبدو أن فريق بايدن كان غاضباً ومصدوماً من نتنياهو، ومسؤولون قالوا إنه غير مؤتمن».

وفيما اعتبرت «القناة 13» العبرية أن «كلام نصرالله في هذا التوقيت يظهر بوضوح عدم نجاح أي تسوية أو مهمة هوكشتين بفرض شيء»، كان لافتاً تصريح المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي دانيال هاغاري الذي قال من الشمال إننا «مستعدون لأي سيناريو في الشمال وأي مواجهة مع لبنان ستنتهي باتفاق، ونحن ملزمون بإعادة السكان».

من جهته، ردّ وزير الحرب يؤاف غالانت بعد زيارة المنطقة الشمالية على تصريحات نصرالله بالقول: «إن حزب الله بدأ الحرب وعلينا واجب تغيير الوضع في الشمال وإعادة المواطنين آمنين إلى منازلهم، حتى لو كان علينا القتال على نطاق مختلف». أما رئيس أركان جيشه هرتسي هاليفي، فقال إن «الجيش الإسرائيلي يعد حلولاً للتعامل مع قدرات الحزب». وقال في ردّ مباشر على كلام السيد نصرالله: «نمتلك قدرات قوية، لا يعرف العدو إلا القليل عنها، وحزب الله سيواجهها في الوقت المناسب». ونقل المراسلون العسكريون عن غالانت وهليفي في «جلسة تقدير موقف» في القيادة الشمالية قولهما: «نحن مجبرون على تغيير الوضع في المنطقة».

من جهتها نقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول سياسي كبير قوله إنه «إذا واصل حزب الله مهاجمتنا فإن جنوب لبنان سيبدو مثل غزة ولا حصانة لبيروت»، مضيفاً أن «العدّ التنازلي لردنا القوي بدأ ولن يوقفه إلا قبول حزب الله بوقف إطلاق النار». أما موقع «والا» العبري فأشار إلى أن جيش العدو «يعمل على تحديد أدق لبنك الأهداف، وكذلك للذخيرة التي ستُستخدم في الطائرات الحربية المُعدة للهجوم».

وفي التعليقات، اعتبر مراسل ومحلل الشؤون العسكرية رون بن يشاي أن «حزب الله تحوّل إلى التهديد المركزي، الذي يحرق المنطقة الشمالية ويحتجز عشرات آلاف الإسرائيليين رهائن خارج منازلهم، وأن على إسرائيل الوصول إلى حسم واضح أمام حزب الله، على نحو يمكّنها أيضاً من استعادة الردع لأن الوضع الذي خلقه حزب الله في الأشهر الأخيرة في الشمال يحتّم تغيير سلّم الأولويات الأمنية وأهداف الحرب».

من جهته قال رئيس مجلس الأمن القومي السابق، غيورا آيلند إن حزب الله «جيش متطور لا مثيل له، ولديه بين 70 و80 ألف مقاتل منظمين ومدرّبين ومجهزين جيداً». واعتبر أن حزب الله «أغلق في السنوات الأخيرة فجوتين مع إسرائيل هما الأسلحة الدقيقة والطائرات المُسيّرة بدعم من إيران، والمنظومات التي يملكها حزب الله لا تقل عن المنظومات الأكثر تطوراً التي لدى إسرائيل، لذا فإن إسرائيل ستُرتكب خطأ إذا حاولت التعامل مع حزب الله بمصطلحات عسكرية فقط».

كذلك من جهتها، فسّرت «القناة11» كلام نصرالله بأنه «يمهّد الطريق، وكذلك يحضّر الجمهور اللبناني، لاحتمال حدوث مواجهة شاملة، ويحاول إظهار أن التنظيم جاهز سواء على المستوى الاستخباري، أو على مستوى الأسلحة والأفراد».

(الأخبار)

(أ ف ب)

قضية

المراعل «تأكل» جرد علمات والبلدية ليست فوق الشبهات

ندى أيوب

منذ 15 عاماً، وتجار الحطب والرمول في جرد بلدة علمات الجبيلية في حركة مستمرة، حتى تحوّلت مناشير قطع الأشجار وحفارات المراعل إلى جزء من مشهدية المنطقة. إلا أنّ وتيرة العمل ارتفعت بشكل غير مسبوق، في الآونة الأخيرة، في الجرد الذي يضم أراضي مشاع وملكيات خاصة، علماً أن القوانين واضحة لجهة عدم جواز قطع الأشجار وسحب الرمول من المشاعات أو الأراضي الخاصة، إلا بترخيص على صاحبه الالتزام بنوع العمل المسموح به.

استشراس التجار أخيراً في عمليات قضم الجبل وتدميره بيئياً استدعى تحرك ناشطين بيئيين من البلدة لدى وزير البيئة ناصر ياسين الذي استند إلى معطيات زوّدوه بها لتقديم إخبار أمام المدعي العام البيئي القاضي فادي ملكون في 29 أيار الفائت. تبع ذلك تقدم رئيس بلدية علمات محمد عواد بدعوى حصرها بعمليات قطع الأشجار في الأراضي المشاع، من دون أن تتطرق إلى القطع وشفط الرمول في الأراضي الخاصة. وبرّر ذلك في اتصال مع «الأخبار» بأنّ دور البلدية «محصور بالمشاعات لا بالأراضي الخاصة». علماً أنه تقع على البلدية كسلطةٍ محلية مراقبة ما إذا كان أصحاب الأراضي يحوزون على تراخيص ويلتزمون بها، ويتوجّب عليها إبلاغ الأجهزة الأمنية والقضاء إنْ فشلت في ضبط الأمور.

وفيما ادّعى عواد أنّ «ما من رمال تُسحب من الجرد»، وأن «حالاتُ الحفر إن كانت موجودة فهي لا تتعدى المتر أو الاثنين للاستعمال الشخصي ربّما»، مؤكداً أن موقع البئر العثمانية الأثرية في الجرد في «الحفظ والصون»، أظهرت صور حصلت عليها «الأخبار» أنّ الحفر في أكثر من موقع هو بعمق عدة أمتار، وأن بعض عمليّات الحفر ملاصقة لموقع البئر. وكذلك، نفى عواد ما يؤكده عدد من أبناء البلدة عن أنّ إحدى بؤر الرمل تابعة له.

> أكّد رئيس البلدية أن حالات الحفر «لا تتعدى المتر أو الاثنين للاستعمال الشخصي»

وتتهم أطراف في البلدة «الريّس» بتجنّب الحديث عن سحب الرمول وتحييد الأراضي الخاصة «مراعاة لأحد أعضاء المجلس البلدي (ح. ع.) الذي يعمل في شفط الرمول وبيعها»، مؤكدة أنّ «سحب الرمول شغّال في الأراضي الخاصة وفي جرد البلدة».

اللافت بعد الإخبار، أن القوى الأمنية حضرت إلى البلدة الأسبوع الماضي، ولكن بعد سحب الآليات من مواقع الحفر، وشمعت الأرض محور إخبار المقدِم من ياسين. وعُلم أن أسماء عدةٍ وردت في الملف الذي قُدِم إلى ملكون، من بينها ر. ع. وغ. ع. وم. ع. م. ش. ويُفترض أن يُسارع المدعي العام البيئي في المباشرة بالتحقيق وبتّ الملف، خصوصاً أن هناك من بدأ يستغل الأمر لخلق توترات أمنية وطائفية والتصويب سياسياً على حزب الله، ونشر شائعات بأنّ الحزب وراء الأشغال لوضع منصات صواريخ وفتح مراكز سرية ووصل جرود جبيل بجرود البقاع!

كما أنّ هناك تخوّفاً جدياً من «لغلغة» القضية وطمسها كسابقاتها من قضايا التعدي على الجرد، على خلفية محاولة المتورطين الضغط سياسياً لإزالة الشمع الأحمر عن الأراضي المعتدى عليها، وطلب تغطيتهم لاستكمال أعمال القطع وسحب الرمول. يُقابل هذا التمادي، انسحاب الدولة من مهامها، واهتراء مؤسساتها وأجهزتها الأمنية وقضائها، ووزاراتها التي تمنح تراخيص التشحيل من دون التدقيق في ما إذا كان طالبها يستحق أو من أصحاب «السوابق».

الحفريات ملاصقة لـ«البئر العثماني» (الأخبار)

تقرير

ميقاتي يشعل فوضى دستورية

صدام بين السلطتين القضائية والتشريعية

رلى إبراهيم

لم يشهد تاريخ لبنان الدستوري فوضى قانونية كالحاصلة حالياً مع وقوف السلطة القضائية في وجه السلطة التشريعية. بدأ ذلك بمخالفة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي القانون عندما قرّر مجلس الوزراء العام الماضي إصدار 14 قانوناً أقرّها مجلس النواب، قبل أن يجمع ميقاتي المجلس مجدداً، بعد أسبوعين، ويقرّر عملاً بصلاحيات رئيس الجمهورية التي تمارسها الحكومة بالوكالة، ردّ ثلاثة من القوانين الـ 14 (قانون تحرير الإيجارات غير السكنية، القانون المختص بصندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، وقانون تعديل بعض أحكام قوانين تتعلق بالهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وبتنظيم الموازنة المدرسية) إلى مجلس النواب لإعادة درسها. قرار ميقاتي الذي جاء بعد ضغط من رئيس مجلس النواب نبيه بري لوقف قانون تحرير الإيجارات نتيجة ارتفاع صرخة المستأجرين، وضغط من بكركي لوقف تنفيذ قانون إنشاء صندوق التعويضات مع ارتفاع صرخة المدارس الخاصة، فتح الباب أمام فوضى قانونية، زادها دخول مجلس الشورى، رغم أنه غير ذي اختصاص في الطعن باعمال حكومية، طرفاً في هذا النزاع عبر قرارات إعدادية آخرها صدر قبل أسبوعين بوقف مراسيم الحكومة القاضية بردّ القوانين الثلاثة إلى مجلس النواب، والإبعاز بنشرها في الجريدة الرسمية واعتبارها نافذة حكماً.

> «الشورى» من خارج صلاحياته يرد قرارات من خارج صلاحيات رئيس الحكومة

رفض بري قرار الشورى القضائي وأبلغ ميقاتي بأن «المجلس سيّد نفسه وهو يقرر ما إذا كان راغباً بردّ هذه القوانين أم لا»، وهو ما أبلغه رئيس الحكومة للوزراء في الجلسة الأخيرة معلناً التزامه التام بقرارات مجلس الشورى وإرساله رسالة بالهيئة التدريسية، استناداً إلى قرار للمجلس الدستوري صادر عام 2001 يؤكد أن صلاحية رئيس مجلس شورى الدولة في ما خصّ مراسيم الردّ الصادرة عن الحكومة، أولاها من تجمّع مالكي الأبنية المؤجّرة في لبنان يطلب فيها إبطال مرسوم رد قانون تحرير الإيجارات غير السكنية. ورغم تقدّم رئاسة الحكومة بمراجعة لرد الطعن أولاً لعدم اختصاص مجلس الشورى بالنظر في قانونية القرارات الحكومية، حسم رئيس مجلس الشورى فادي الياس المسألة بإصداره قراراً إعدادياً في نيسان الماضي قضى بوقف تنفيذ المرسوم 12835 المتعلق بإعادة قانون الإيجارات إلى مجلس النواب. كما أصدر الياس بعد مراجعة تقدّمت بها النائبة بولا يعقوبيان لإبطال قرار مجلس الوزراء بردّ القوانين الثلاثة، قراراً إعدادياً في 30 أيار الماضي قضى بوقف تنفيذ المرسومين 12836 و12837 المتعلقين بصندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتعديل بعض الأحكام المتعلقة بالهيئة التدريسية، استناداً إلى قرار للمجلس الدستوري صادر عام 2001 يؤكد أن صلاحية رئيس الجمهورية في ردّ القوانين إلى مجلس النواب تعود إليه دون غيره.

ورغم تبني ميقاتي قرارَيْ مجلس الشورى وتوجيهه رسالة إلى رئيس مجلس النواب بردّ القوانين إليه ليصار إلى نشرها، فقد تقدّم بطلب الرجوع عن قرارات الشورى أمام هيئة القضايا في وزارة العدل مستنداً إلى حجتين:

1 - غياب العلاقة بين ظروف وأسباب صدور قرارات وقف تنفيذ القوانين من قبل الحكومة اليوم بظروف عام 2001 حين كان رئيس الجمهورية موجوداً ويمارس صلاحيته.

2 - صلاحيات الردّ ليست منوطة حصراً برئيس الجمهورية كونه إذا ما قرّر رد القوانين يحيل قراره إلى مجلس الوزراء للاطّلاع عليه ثم يصدر مرسوماً يوقعه مع رئيس الحكومة، الأمر الذي يتعارض مع عبارة «الصلاحيات المنفردة».

والسؤال اليوم يتمحور حول آلية حسم هذا الخلاف والجهة التي ستتمكن من فرض قرارها في ظل الفضيحة الدستورية التي ستؤدي إلى تصادم بين السلطة القضائية ممثلة بمجلس الشورى والسلطة التشريعية ممثلة برئيس مجلس النواب. وقال الأستاذ الجامعي المتخصص في القانون الدستوري وسام اللحام لـ«الأخبار» إن «هذه الفوضى الدستورية غير مسبوقة وهي نتيجة عبث السلطة السياسية بمؤسسات الدولة الدستورية وعدم احترامها لأي أصول، ما أوجد سوابق لا حل دستورياً لها. وقد انتهى الأمر بإبلاغ بري لميقاتي أن المجلس سيّد نفسه، في حين أن مجلس النواب لم يتخذ أي قرار، بل إن بري يصادر اليوم صلاحيات الهيئة العامة ويحتكر قراره من دون العودة إلى المجلس والأخذ برأيه. وعليه خرج الإشكال عن الطابع المؤسساتي وأصبح يعالج في الأروقة السياسية ووفق مصالح كل جهة، فضلاً عن كون الفوضى التي تسبّب بها ميقاتي قد تشعّبت وباتت عرضة لعدة احتمالات: فماذا إذا عمد مجلس النواب إلى إقرار القوانين مرة ثانية، ما يوجب إصدارها ونشرها بينما سبق لمجلس الشورى أن أوقف مراسيم ردها؟ وماذا إذا أعاد مجلس الشورى إصدار قرار نهائي بإبطال مراسيم الرد، ما يعني أنها أصبحت نافذة لانصرام المهلة الدستورية لإصدار القانون وهي شهر واحد؟ وماذا إذا أفضت الضغوط السياسية إلى إصدار مجلس الشورى قراراً نهائياً بعدم قبول الطعن وبالتالي اعتبار مراسيم الحكومة بردّ القوانين نافذة وكأنْ شيئاً لم يكنْ؟ ثمة أسئلة كثيرة واحتمالات متشعّبة ولا يمكن التكهن أبداً بما يمكن أن تؤول إليه الأمور في ظل هذه الفوضى».

(هيثم الموسوي)

تقرير

استغلال النساء المعوقات ذهنياً

«حاميها حراميها»... الأهل والجمعيات

زينب حمود

ما يخرج إلى العلن من حوادث اغتصاب وتحرّش جنسي تتعرّض لها النساء المعوّقات ذهنياً، يبقى أقل بكثير مما هو موجود فعلياً. فبعد انتشار جائحة كورونا وما رافقها من حجر منزلي وارتفاع كلفة المواصلات والاتصالات جراء الأزمة الاقتصادية، «تعذّر التواصل بين الأشخاص المعوقين ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات، ما عرقل كشف جرائم التحرش والاغتصاب التي تتعرّض لها النساء المعوّقات ذهنياً بشكل أساسي، والتبليغ عنها»، وفق رئيسة مصلحة شؤون المعوقين بالإنابة في وزارة الشؤون الاجتماعية هيام صقر، لتبقى حمايتهن من الاستغلال على عاتق الأهل ومؤسسات الرعاية، لولا أنّ «حاميها حراميها»، إما بالاعتداء مباشرة أو بالتستر على الجريمة.

يتّخذ الأهالي، في أغلب الأحيان، موقفاً مؤذياً عبر «لفلفة» جرائم العنف الجنسي التي تطاول بناتهم تجنّباً «للفضيحة»، خصوصاً أنّ «80% من هذه الجرائم يرتكبها أحد أفراد العائلة الصغيرة أو الممتدة أو الأصحاب أو المعارف كالجيران، والناطور، وصاحب الدكان»، بحسب رئيسة «الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية» المتخصصة بالإعاقات الذهنية فاديا فرح.

وتروي فرح «ردة فعل إحدى الأمهات عندما صارحناها بتعرّض ابنتها العشرينية لاغتصاب متكرر على يد خالها، إذ تهجّمت علينا ورفضت التصديق رغم أن ابنتها روت لها ما تعرّضت له، لتنتهي القصة بالتوقف عن إرسال الابنة إلى المركز». هكذا، يجري «وأد» الكثير من حوادث التحرّش والاغتصاب... ولهذا «لم يجد أي من حوادث الاستغلال الجنسي التي ترد إلينا، رغم كثرتها، طريقة إلى القضاء اللبناني»، وفق رئيس «جمعية أصدقاء المعوقين» موسى شرف الدين الذي يوضح آلية كشف هذه الحوادث من خلال «ملاحظة المربّين والمتخصصين والمعالجين سلوكيات غريبة مثل البطء في التعلم وعدم الإقدام والتردد والخوف من الآخرين وتعقبها».

وفيما يُعوّل على مؤسسات الرعاية والتأهيل لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المعوقين وتوعيتهم جنسياً، تُطرح علامات استفهام حول ما إذا كانت هذه المؤسسات تشكل بيئة آمنة فعلاً لهم، خصوصاً بعدما تكشفه فرح من «حوادث تحرش متكررة وقعت داخل إحدى مؤسسات الإعاقة نقلها عدد من الأهالي، ولم تحرّك وزارة الشؤون الاجتماعية ساكناً بعدما تقدّمنا ببلاغ لأنّ المؤسسة محمية من جهات سياسية ودينية». فيما تنفي صقر ورود مثل هذه الشكاوى، مشيرة إلى «ما سمعته هو حادثة تحرش داخل إحدى جمعيات الرعاية المتعاقدة مع وزارة الشؤون، من غير مؤسسات الإعاقة».

وإلى الاستغلال الجنسي، تبرز مخاوف من استغلالات من نوع آخر، مثل بيع أعضاء ذوي الإعاقات الذهنية «انطلاقاً من عقلية متخلّفة تجرّدهم من إنسانيتهم ومن أي قيمة، وترى أنه إذا أخذنا منهم كلية أو عيناً فلن يسبّب ذلك شيئاً»، وفق فرح. وتأتي هذه المخاوف جراء «العرض على أثنين من العائلات بيع كلية ابنيهما من ذوي الإعاقات الذهنية. وصحيح أنه في الحالتين رفض الأهل العرض، لكن من الممكن أن يكون آخرون قد قبلوه، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة»، مشيرة إلى أن «العرض بحدّ ذاته مقلق جداً، ويطرح إشكالية وقوع جرائم بيع أعضاء في الخفاء».

من جهة أخرى، تفيد مصادر مطّلعة عن ارتفاع عدد البلاغات التي ترد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عن تزويج نساء ذوات إعاقات ذهنية متوسطة وشديدة، لا يعين أبداً علامَ يُقدِمن؟، وهو شكل من أشكال الاستغلال، غالباً ما يكون التدخل فيه معقّداً، إذ تتداخل فيه عدة معايير ثقافية واجتماعية وأخرى ترتبط بقانون الأحوال الشخصية وموقف المرجعيات الدينية من هذه الزيجات. وهذا «يكبّل» أي يد ترغب في المساعدة بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية. فقبل أيام، استنجدت موظفة في الوزارة برؤساء جمعيات الإعاقة للتدخل الفوري لوقف زواج فتاة ذات إعاقة ذهنية لا تعي إطلاقاً ماهية الزواج، غُرّر بها بفستان أبيض وحلوى وثياب جديدة... الموظفة «عاجزة عن المساعدة»، كما نقلت لهم. وتؤكد صقر هذا العجز بالحديث عن أن «لا صلاحية لوزارة الشؤون في وقف زواج فتاة لا يشكل خطراً على حياتها، غير أنه لا يوجد قانون يمنع الشخص ذا الإعاقة الذهنية من حقه في الزواج». أما في ما يخص زواج ذوات الإعاقة الذهنية الشديدة، «فيمكن اعتباره في حالات معينة استغلالاً، ما يتيح للوزارة أن تتحرك وتطلب تدخلاً قضائياً شرط أن تكون الضحية دون الـ 18 عاماً، أما فوق هذه السن، فلا توجد خطة طوارئ للتدخل ولا قدرة لنا على التحرك».

> 80% من جرائم الاستغلال الجنسي يرتكبها احد افراد العائلة او الاصحاب او المعارف

بحسب شرف الدين، «لكل حالة حيثياتها، فلا يمكن منع جميع الأشخاص المعوقين ذهنياً من الزواج، خصوصاً أنه ليس هناك شخص معوق غير واع بل شخص بحاجة إلى داعم يرافقه ويقدّم له المساعدة. وفي الوقت نفسه يجب التأكد من موافقة الفتاة عبر مراقبة تقبّل فكرة الزواج والطرف الآخر على مدار فترة». وتنصح فرح «بضرورة توضيح الصورة الكاملة حول الزواج وغيره من المسائل المصيرية لذوي الإعاقة الذهنية ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم».

(هيثم الموسوي)

تقرير

بدعة القسط الرابع!

يُسجّل لمدرسة «إيليت» أنها السبّاقة في ابتداع ما سمّته «القسط الرابع». فقد فرضت، في نهاية العام الدراسي، مبالغ مالية إضافية على القسط الأساسي (3300 دولار) وصلت إلى 650 دولاراً، للتلميذ، مبرّرة هذه الزيادة العشوائية بـ«الأزمة الاقتصادية وزيادة معدلات التضخم والحاجة إلى رسوم ضرورية لتشغيل المباني والمحافظة على نوعية التعليم».

وكانت الإدارة نشرت على موقعها أقساط العام الدراسي المقبل 2024 - 2025، وتصل إلى نحو 3500 دولار و95 مليون ليرة، وأبلغت الأهالي بأنها ستقفل فرع بشامون بعد اعتراضهم على الزيادة الجديدة، في حين أن هناك من قال إن المدرسة قد تؤمّن مقاعد لتلامذة بشامون في فرع بيروت.

قانوناً، ليس هناك ما يُسمى القسط الرابع، بل إن ما تفرضه المدرسة مخالف للمادة 3، النقطة الرابعة، الفقرة «ب» من قانون تنظيم الموازنة المدرسية الرقم 515 / 1996، التي تنص على وضع «ملحق»، أي إنه «إذا استجدّت أعباء اقتضتها قوانين وأنظمة مستحدثة وجب على إدارة كل مدرسة أن تضع ملحقاً بمجمل هذه الأعباء، وما يلحق القسط من زيادة نسبة إلى المرحلة التعليمية نتيجة قسمة هذه الأعباء على عدد التلامذة المُعتمد لاحتساب القسط، وتُرسل نسخة عنه إلى مصلحة التعليم الخاص، موقّعة من مدير المدرسة ورئيس لجنة الأهل، أو من مندوبي اللجنة في الهيئة المالية، في مهلة أقصاها نهاية السنة الدراسية»، وهو ما لم يحصل في حالة مدرسة «إيليت» التي لم تأخذ موافقة الهيئة المالية ولجنة الأهل.

(الأخبار)

(هروات بو حيدر)

قضية

من 3200 عمل جراحي إلى 269 فقط
الضمان يختصر التغطية الجراحية إلى 8%

فؤاد بزي

في جلسة استثنائية عُقدت الأسبوع الماضي، أقرّ مجلس إدارة الضمان رفع قيمة المبلغ المقطوع لعدد قليل من الأعمال الجراحية المعتمدة في الصندوق، لتصبح نسبة التغطية 90% لمجموعة مختارة تبلغ 269 عملاً جراحياً من أصل 3200 عمل جراحي مدرج في لوائح الضمان. لكنّ هذا القرار أتى عشوائياً بلا أي دراسة فعلية عن مدى الحاجة إلى هذه الأعمال دون غيرها، ولا إذا كان جرى التفاوض مع المستشفيات على التعرفات الجديدة. فالضمان محكوم منذ خمس سنوات بهذه العشوائية، إذ تظهر النقاشات في مجلس الإدارة أن هناك «ممانعة» من إدارة الضمان لأي خطة واضحة كتلك التي رسمتها

> **الضمان سينفق 33 مليون دولار لتغطية 269 عملاً جراحياً**

اللجنة الفنية وبدأت تحيل بموجبها مشاريع إلى مجلس الإدارة مثل خطة الدواء التي يبدو أن الإدارة تتحفّظ عليها بذرائع واهية.

إذاً، اختارت إدارة الضمان عدداً محدوداً من العمليات الجراحية لزيادة تغطيتها الصحية بالمبالغ المقطوعة، في مقابل إسقاط العدد الأكبر من الإجراءات الطبية، إذ إنه بحسب الموقع الرسمي للصندوق، فإن التغطية الصحية تشمل 3200 عمل جراحي في المستشفيات والعيادات. هكذا، حذّت إدارة الضمان حذو وزارة الصحة عبر تصنيف الأعمال الاستشفائية بين مهدّد للحياة ما يوجب تغطيته، وغير مؤثر على الحياة فيُلقى الجزء الأكبر من كلفته على عاتق المريض. ورغم أن الضمان يزعم بأن نسبة تغطية كل هذه الأعمال الجراحية تبلغ 50%، إلا أن الوقائع التي ترد يومياً على لسان مضمونين خضعوا لأعمال طبية وجراحية، تشير إلى أن المضمون يدفع مبالغ كبيرة للمستشفيات بالعملة الأجنبية تحت عنوان «فروقات ضمان» عند إجراء عمليات جراحية. أمّا الآن، ووفقاً للقرار الجديد الصادر عن مجلس الإدارة بناءً على اقتراح الإدارة، فسيغطي الضمان 8,4% فقط من مجمل الأعمال الطبية في المستشفيات التي كانت تشملها التغطية. وتبرّر إدارة الضمان اقتراحها هذا بأن هذه الأعمال الطبية الـ269 «تشكّل 85% من الأعمال الجراحية المقطوعة المعتمدة في الصندوق». وبحسب كتاب الإدارة الموجّه إلى مجلس الإدارة، فقد تمّ تحديد هذه الأعمال الجراحية الـ269: كلفة طبيب الجراحة، التخدير، الاستشاري، بالإضافة إلى 3 تسعيرات لكلفة غرفة العمليات في المستشفى. ويعود السبب لوضع 3 أرقام مختلفة لكلفة المستشفيات إلى تصنيفات الضمان المختلفة. وبحسب الدراسة الإكتوارية التي أعدّت في الضمان فإن كلفة هذه الأعمال الـ269 ستبلغ 2945 مليار ليرة، إنّما لم يتم تحديد كيفية تأمين هذا المبلغ الذي تصل قيمته إلى نحو 33 مليون دولار.

لم تعتمد إدارة الضمان على أي دراسة واضحة المعالم، لا بل إن مجلس الإدارة لم يجد ما يناقشه بل «ساير» المدير العام بعد إشكال انفجر في الجلسات السابقة بينه وبين نائب رئيس مجلس الإدارة غازي يحيى حول صلاحيات كلّ منهما. ورغم أن الكثير من الأسئلة التي كانت تتخمّر على السنة أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن الجميع قرّر الموافقة على طلب الإدارة سريعاً بإقرار الاقتراح بلا أي دراسة وبلا أي سؤال، على أمل أن تقدّم اللجنة الفنية الدراسة الشمولية التي تحدّد طريقة التعامل مع الأعمال الاستشفائية وإعادة التغطية فيها إلى نسب مرتفعة بعد إلغاء الهدر الذي كان مستشرياً في الإنفاق الصحي قبل الأزمة. اللافت أن إدارة الضمان تقرّ بأنها لم تجر أي دراسة، بل اعتمدت على القيم التي حدّدتها وزارة الصحة للأعمال الجراحية «ومضاعفة البدلات من 20 ضعفاً حتى 60 ضعفاً، بحسب أهمية العمل المقطوع وضرورته الحياتية، ونسبة تنفيذه استناداً إلى باقي الأعمال الجراحية»، كما ورد في كتاب الإدارة إلى مجلس الضمان. واعتمد الضمان على مبدأ التهديد للتعامل مع المستشفيات وفسخ العقود معها، من دون أي تفاوض حول التعرفات كما كان يحصل في السنوات الماضية.

من جهتها أعربت مصادر من داخل إدارة بعض المستشفيات عن تململ وتحفّظ من سلوك الضمان، ورفضت الإدلاء بأي تصريح قبل الانتهاء من دراسة الأرقام التي أبلغها بها الضمان نهاية الأسبوع الماضي. فالتعرفات الجديدة لا تشي بتعديلات كبيرة تتناسب مع تغطية بنسبة 90% كما يروّج لها الضمان. فعلى سبيل المثال عملية «زراعة بطارية للقلب pacemaker» تصل كلفتها إلى 63 مليون ليرة (700 دولار) في اللوائح الجديدة التي يغطيها الضمان مدّعياً بأن نسبة التغطية فيها تصل إلى 90%، لكن الواقع أن كلفتها في اللوائح القديمة كانت 22 مليون ليرة، أي إنه جرت مضاعفة تعرفاتها 3 مرات فقط، وهو معدل أدنى بكثير من أن يرفع نسبة التغطية إلى 90%. أما عملية «استبدال الصمام الأبهري في القلب»، فيُكلّف بحسب اللوائح الجديدة 295 مليون ليرة (3,300 دولار)، ما يعني أنّه تمّت مضاعفتها مرة ونصف مرة، إذ كانت كلفتها 184 مليوناً في اللوائح القديمة للضمان.

كان يُفترض قبل إقرار الاقتراح في مجلس الإدارة، أن يتم عرضه على اللجنة الفنية للوقوف على رأيها في جدواه المالية والقانونية والإدارية، إلا أنه كان لافتاً أن يُقرّ الاقتراح بلا رأي اللجنة الفنية. ويفسّر رئيسها مكرم غصوب الأمر بالإشارة إلى أنه قدّم رأياً شفهياً في اجتماع المجلس «لضيق الوقت»، مؤكداً أنه يوافق على مبدأ «الدفع والتسعير بالمقطوع».

رغم ذلك، ثمة الكثير من الشكوك في الضمان بجدوى هذا الاقتراح ودقّته، ولا سيما بشأن تجاوب المستشفيات الخاصة، والقدرة على فرض رقابة طبية على حسن التنفيذ وتسديد المريض 10% فقط. بعضهم يسأل: لماذا لا يقوم الضمان بوضع عقود جديدة مع المستشفيات؟

مجلس الإدارة يساير الإدارة بعد مشاذة حول الصلاحيات (مروان بو حيدر)

تقرير

اليورو بوند: كيف تفاوض الحكومة على الهيركات؟

بعد مضي أربع سنوات وثلاثة أشهر على توقّف لبنان عن سداد اليوروبوندز، ما زال هذا الملف مُعلّقاً، إذ لم يُقدم أيّ من الأطراف أصحاب المصلحة فيه على أي خطوة، وإن كانت هناك معلومات تشير إلى أن الدائنين يجهّزون لرفع دعاوى على لبنان أمام محاكم نيويورك. وفي المقابل، لم تتحرّك الدولة بعد حتى لفتح باب التفاوض مع الدائنين. بشكل عام، ملف اليوروبوندز هو

> **الاقتطاع الفعلي او «الهيركات» لا يجب ان يقل عن 24,3 مليار دولار**

جزء من أي حلّ ستتخذه الحكومة اللبنانية مستقبلاً. وهو ملفّ لا يمكن التغاضي عنه لأنه مؤثّر في المرحلة اللاحقة لبداية التعافي. فتُشكّل اليوروبوندز الجزء الساحق من الديون المُسجّلة على الدولة اللبنانية، إذ تبلغ حصّتها من الدين العام نحو 89%، إذا احتُسبت على سعر صرف يقابل سعر الدولار في السوق. وهذا يظهر أهمية التعامل مع سندات اليوروبوندز على أنها مشكلة لا بُد من التطرّق إليها. فهي العقدة الأكبر في مشكلة نسبة الدين العام مقارنة بالناتج المحلي، إذ يُشكّل حجم الدين اليوم نحو 177% من الناتج المحلّي الإجمالي، الذي يبلغ نحو 19,9 مليار دولار في عام 2024 بحسب تقديرات البنك الدولي. أي طرح للحلّ الشامل في لبنان، سيطاول مستويات الدين العام المرتفعة، سواء كان هذا الحلّ يضمّ اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي، الذي يطلب بشكل واضح أن تكون مستويات الدين العام إلى الناتج المحلّي «مستدامة» (أقلّ من 100% من الناتج المحلي لفترة متوسطة المدى على الأقل)، وحتى إذا كان الحلّ خارج إطار برنامج مع صندوق النقد، لا مفرّ من الحديث عن الدين العام ومستوياته. فمن الواضح أن الحكومة اللبنانية غير قادرة على الإيفاء بدفعات اليوروبوندز المُستحقة عليها. لذا، لا مفرّ أمام الحكومة إلا التفاوض مع الدائنين لإجراء اقتطاع على أصل مبلغ هذه السندات. وبما أن المستويات المستدامة لسندات اليوروبوندز بالنسبة إلى لبنان تبلغ ما بين 90% و110% من الناتج المحلّي، يمكن اقتطاع نسبة من اليوروبوندز (لأنها تشكل الجزء الأكبر من الدين العام) من أجل خفض الدين العام إلى المستوى المذكور.

مع افتراض أن هذا الأمر سيحدث في السنة الحالية، وأن الهدف هو خفض الدين العام ليُصبح 100% من الناتج المحلّي (مُعدّل وسطي بين 90% و110%)، يمكن احتساب حجم الاقتطاع المطلوب من سندات اليوروبوندز بنحو 16 مليار دولار، أو نحو 51% من القيمة الاسمية للسندات التي تبلغ قيمتها الاسمية اليوم 31,3 مليار دولار. يبقى بعد ذلك نحو 15 مليار دولار من سندات اليوروبوندز. لكن الواقع أن الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوندز تبلغ 12 مليار دولار، أي أن مجموع السندات يبلغ 43,3 مليار دولار، كما أن الاستدامة لمدّة خمس سنوات يجب أن تأخذ في الاعتبار مستويات النموّ المتاحة للاقتصاد المحلي، مع أسعار الفوائد التي ستتراكم على السندات في هذه الفترة. التقديرات تشير إلى أن الحدّ الأدنى المطلوب للحفاظ على الاستدامة لا يقلّ عن 15 مليار دولار من القيمة الاسمية للسندات مع فوائدها. وبالتالي فإن الاقتطاع الفعلي أو «الهيركات» لا يجب أن يقل عن 24,3 مليار دولار، أو ما يوازي 56%. وهذه الحسبة ليست دقيقة، إنما هي استرشادية فقط، إذ قد تكون معرّضة لمزيد من الارتفاع بمجرد إدخال عوامل اقتصادية ومالية عن التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي مثل القروض والأصول وقدرة النشاط الاقتصادي على النموّ بالإضافة إلى قدرة الحكومة على السداد وفرض الضرائب. إجراء كهذا يحتاج إلى ورشة شاملة، تشمل القطاع العام، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الذي سيتكبّد خسائر محقّقة في هذه الحالة، إذ إن المصارف اللبنانية تحمل نحو 11 مليار دولار من اليوروبوندز (مع العلم أنها اتّخذت مؤونات من احتياطاتها لتغطية خسارة نحو 9 مليارات دولار من القيمة الاسمية لليوروبوندز التي تحملها)، كما يحتاج إلى مفاوضات جادّة مع حملة السندات في الخارج الذين يستطيعون أن يقاضوا الدولة اللبنانية في حال عدم التوصّل إلى اتفاق معهم.

مستويات الدين مهمّة على صعيد صحّة المالية العامّة للبلد، التي يمكن أن تُشكّل، مُستقبلاً، مصدراً لتحفيز الاقتصاد. وهذا من خلال الإنفاق الاستثماري، الذي يمكن أن يؤمّن بنى تحتية مهمة للحركة الاقتصادية المستقبلية. مع مستويات الدين المرتفعة، سيكون جزء كبير من إيرادات الدولة مُخصّصاً لخدمة الدين وسداده، وهو ما يحرم الاقتصاد من الاستثمارات العامّة في مختلف المرافق، من الكهرباء والمياه إلى النقل والصحة وغيرهما.

(الأخبار)

(أ ف ب)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4619

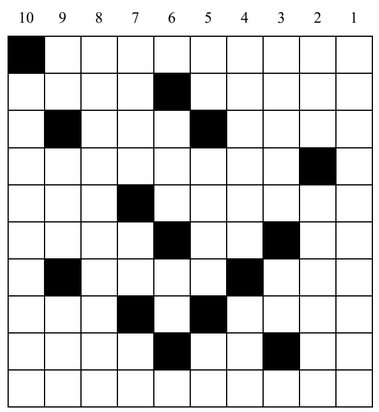

أفقيا

1- رئيس أرجنتيني راحل – 2- بحيرة أوروبية – مدينة فلسطينية – 3- يربح – مشى أمام الجيش – 4- أمبراطور روماني أسر زنوبيا – 5- مدينة اميركية في كاليفورنيا – ضمير منفصل – 6- خاصتي – متشابهان – من الطيور – 7- أظهر وأبان – من الطيور – 8- بحر بين اليونان وتركيا عُرف قديماً ببحر الأرخبيل – أصفر بالأجنبية – 9- كسر الخبز – عبودية – شديد السواد – 10- رئيس وزراء هندي راحل

عمودياً

1- أقصوصة من كتاب الأرواح المتمردة لجبران خليل جبران – 2- أسبوع بالأجنبية – مدينة أميركية في ولاية كانساس – 3- إمتناع عن بعض المأكل تنسّكاً وتعبّداً – غير ناضج من الفاكهة – 4- مدينة إيطالية – بيت كبير تُجمع فيه الحبوب – 5- من الحبوب – صوت الذهب – خلاف إجلس – 6- سلسلة من حديد يُربط بها السجين – أمر خفي – 7- عملة عربية – نهر إيطالي – نوتة موسيقية – 8- موقع سياحي أردني – 9- بذر الأرض – وبَخ – قبر – 10- شاعر عباسي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- دبميس روسوس – 2- ابن زيدون – 3- نياغرا – دوق – 4- يحضر – مر – يا – 5- لذا – برغل – 6- وطا – لجّ – خاط – 7- ماتيلدا – نو – 8- آر – دولار – 9- سيف – أوبل – 10- العربانية

عمودياً

1- داني توماس – 2- يبيح – طاريا – 3- مناضلات – فل – 4- يزغرد – يد – 5- سير – اللوفر – 6- رُدام – جدل – 7- و و – رب – ١١١١ – 8- سند – رخ – رون – 9- ويغان – بي – 10- سوق الطويلة

sudoku 4619

4			3		5	1		
	9	5	2				4	
		7			6			9
2					4	9		
	1					3	7	
5				8	3		6	
		8		1	9	2		
3	4			2		8		1
9						7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4618

6	4	5	1	8	7	9	2	3
7	9	8	3	6	2	1	4	5
3	2	1	5	9	4	8	7	6
5	3	6	8	4	1	2	9	7
8	1	9	7	2	3	5	6	4
4	7	2	9	5	6	3	8	1
1	6	7	2	3	9	4	5	8
2	5	4	6	1	8	7	3	9
9	8	3	4	7	5	6	1	2

مشاهير 4619

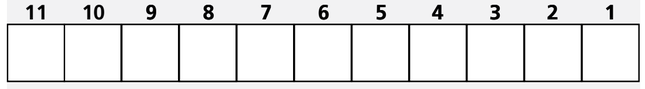

مغنية بوب وممثلة أميركية (1963-2012). أشهر أفلامها « الحارس الشخصي»

6+7+8+9+3+4 = مدينة الفضاء في تكساس ■ 10+2+11 = من الفاكهة ■ 1+5 = نعم بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: كمال الشناوي

الصهيونية والنيوفاشية توأمان

وليد شرارة *

المتغيّرات الكبرى التي يشهدها العالم لا تقتصر على التحوّلات في موازين القوى بيْن الغرب الجماعي المنحسر النفوذ وبقيّة القوى غير الغربية الصاعدة فقط، بل تتعدّاها لتشمل عمليات إعادة تشكّل للمشهد السياسي الداخلي في بلدان الأوّل. لقد كشفت انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة نموّاً لافتاً لتيّارات اليمين النيوفاشي في دولٍ كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا. أمّا في الولايات المتّحدة، فإنّ استطلاعات الرأي ودراسات عدّة مراكز متخصّصة بالسياسة الداخلية والعمليّات الانتخابية، تؤشّر، بمجملها، إلى ديمومة وحيويّة الظاهرة الترامبية، النيوفاشية بدورها، وترجّح احتمال عودة مرشّحها إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية القادمة.

أظهرَ نموُّ هذه التيّارات، واتّساعُ دائرة مؤيّديها مِن الطبقات الشعبية المتضرّرة مِن العولمة النيوليبرالية إلى قطاعاتٍ معتبرة مِن الطبقات الوسطى وشرائحها العليا، وكذلك إلى الطبقات الثريّة وعالم الأعمال، قصورَ التحليلات التي تركّز على التحليلات الاقتصادية-الاجتماعية في محاولة تفسير هذا المعطى الجديد، وضرورة أخذ العوامل الأيديولوجية-الثقافية في الاعتبار للتوصّل إلى فهم أدقّ له. تنبُعُ أهمّية مثْل هذا الأمر مِن حقيقة أنّ صيرورة هذه التيّارات النيوفاشية لاعباً فاعلاً ومؤثّراً في دول الغرب الجماعي، وحتّى إمكانية وصول بعضها إلى سدّة السلطة، ستكون له تبعات على السياسات الخارجية للدول المذكورة، خاصّة حيال قضايا منطقتنا وفي المقدّمة منها القضية الفلسطينية، والصراع الدائر بيْن شعوبنا وقواها المقاومة مِن جهة، والكيان الصهيوني مِن جهةٍ أخرى.

المواقف الصادرة عن التيّارات النيوفاشية الأوروبية والأميركية منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ غزّة عبّرت عن تماهٍ كاملٍ مع الطرف الصهيوني وتبنٍّ كاملٍ لسرديّته حولها. صحيحٌ أنّ حكومات الغرب الجماعي الراهنة فعلت الأمر عينه خلال الأشهر الأولى للحرب، وقدّمت، ولا تزال تقدّم، دعماً عسكرياً وسياسياً هائلاً لدولة الكيان، لكنها، وبسبب العدد الهائل مِن الشهداء المدنيين، وما نجم عنه مِن احتجاجاتٍ في جامعات بلدانها وشوارع عواصمها، لجأتْ إلى تكتيكٍ لفظي في خطابها الرسمي يقوم على الحضّ على «حماية حياة المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني». ما ينبغي لحْظه هو خلوّ تصريحات ومواقف ممثّلي اليمين الفاشي الغربي وقادته مِن أي مِن هذه العبارات، بل واتّهامٍ مَن يطالب بوقف الحرب بـ«مساندة الإرهاب». فقد رأت مارين لوبن، مثلاً، الزعيمة «التاريخية» لحزب التجمّع الوطني الفرنسي، ورئيسة كتلته البرلمانية، أنّ «القوى التي تدّعي مساندة الفلسطينيين في فرنسا تخدم في الواقع مصالح حماس، وهي حركة إرهابية تستخدم المدنيين كدروع بشرية». أمّا حزبها، فكان قد أصدر بياناً بعد عمليّة «طوفان الأقصى» وصَفها فيه بالـ«بوغروم»، وهي التسمية المعتمدة في الغرب للمذابح وأعمال التنكيل التي تعرّض لها اليهود في روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وأضاف البيان أنّ «المطلوب هو صحوةٌ عالمية ضدّ وباء التطرّف الإسلامي الذي يجب مجابهته بسرعة قصوى». لا تشذّ مواقف بقيّة التيّارات النيوفاشية في أوروبا أو في الولايات المتحدة عن مثْل هذا التطابق مع الخطاب الإسرائيلي الرسمي. وحتّى عندما وجّهت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، وهي مِن قادة هذه التيّارات، خلال قمّة الدول السبع في إيطاليا، نقداً خجولاً إلى كيفية إدارة نتنياهو لحرب الإبادة، فقد فعلت ذلك لأنّ «إسرائيل وقعت في فخٍّ نصبته حماس لها لكي تُعزل دولياً». حرصت ميلوني طبعاً على التذكير في بداية كلمتها بـ«مسؤولية حماس عن الحرب نتيجة قتلها لمدنيين وأخذ آخرين بينهم رهائن».

تعكس المواقف المشار إليها، وأخرى كثيرة مشابهة لها، عن إعادة تموضعٍ فكري-سياسي شرع فيه اليمين الفاشي الغربي بمختلف مكوّناته، بات معها التصدّي لـ«التهديد الإسلامي»، الخارجي والداخلي، المهمّة المركزية الأولى على جدول أعماله السياسي. تخلّت هذه المكوّنات منذ عقودٍ عن نظريّة التراتبيّة العِرقية بين البشر لصالح نظريّة التراتبيّة الحضارية والثقافية التي يحتلّ فيها الغرب الموقعَ الأعلى بحكم «تفوّقه الأخلاقي والقيمي» أساساً. الخطر كلّ الخطر هو في مساعي مَن هم في مواقع أدنى، الجنوب العالمي أو «البرابرة الجدد» لا فرق، لإدخال تعديلاتٍ على هذه التراتبيّة فضلاً عن قلبها رأساً على عقب. المسلمون هم طلائع البرابرة، أكانوا في بلدانهم أم طابوراً خامساً في مدن الغرب وضواحيه، ومواجهتهم وإلحاق الهزيمة بهم بشتّى الوسائل هما بيْن الشروط الرئيسية للحفاظ على حضارة الغرب وهويّته «الأصليّة». ينظر هؤلاء إلى إسرائيل على أنها القلعة المتقدّمة في هذه الحرب المصيريّة ويعتقدون أنّ استنفار العصبيّة البيضاء هو شرطٌ لا بدّ منه لخوضها مع حظّ أعلى بالنجاح.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

لماذا يكره ليبراليّو «الربيع العربي» السنوار؟

موسى السادة *

إنّ لليبرالية في السياق العربي دلالة متضخّمة ومتشعّبة، حيث تشمل عدّة توجّهاتٍ في آنٍ واحد. وفي الإطار النظري العامّ، فإنّ لليبرالية مقاربات ثلاثاً عامّة: الاقتصادية في حرّية السوق والعولمة المالية، وعلمانية مع الحرّيات الشخصية وضدّ السلطة والقِيَم الدينية للمجتمع، وأخيراً السياسي القائم على الديموقراطية وصناديق الاقتراع كأيديولوجيا وقيمة مطلقة.

بناءً على هذه المقاربات، في إمكاننا تقسيم الليبرالية العربية إلى بنيتيْن مدعومتيْن مِن سلطتيْن وقوّتيْن سياسيتيْن: الأولى، تجمع المقاربتيْن الأولى والثانية مدعومةً مِن دول

> نسفَ السرديّة الخبيثة لصراع «الديموقراطية» ضدّ «الاستبداد» كغطاءٍ اختزالي عامّ للتخندقات والصراع الأهلي والهوياتي وحروب التدمير الذاتي لمقدّرات الأمّة

الخليج، والثانية تتمحور بالدرجة الأولى حول السرديّة وأيديولوجيا الديموقراطية وهي مدعومةٌ مِن الولايات المتّحدة، أقلّه منذ المحافظين الجدد وجورج بوش وصولاً إلى إعادة إنتاج نفسها تحت عنوان دعم المنظّمات غير الحكومية وصناديق التنمية ومنَح المؤسّسات الأوروبية والأميركية.

لنطلقْ على القسم الأوّل «ليبراليي الأمراء»، نسبةً إلى دعم أمراء وشيوخ دول الخليج. أمّا الثاني، فهم «ليبراليّو الربيع العربي». وهنا وَجَبَ الاستطراد حول هذا المصطلح؛ فهو لفظٌ ذو شحنةٍ عاطفية ونوستالجيا متخيّلة، فهو في نهاية المطاف يَحمِل الصفات الجمالية لـ«الربيع». نعم، خصوصاً لِمَن عاصر أحداث ما بعد 2011، فكانت هنالك لحظةٌ مِن العنفوان السياسي على إثرها اعتُقلْنا وهُجّرْنا واستُشهد لنا أصدقاء وغُيّب آخرون في السجون بعضهم إلى يومنا هذا. ولعلّ مِن الملاحظات المهمّة لتلك المرحلة كيف كان للشباب والشابّات العرب قدرة كبيرة على التضحية والذهاب إلى الأخير بأفكار وأحلام آمنوا بها.

المشكلة في المصطلح هي رومانسيّتُه، ما جعله محصّناً عن النقد، ونقدُه يُعَدّ هجوماً وتنكّراً لتلك التضحيات. ولكن، وقبْل كلّ ذلك، فإنّ العطب البنيوي كونه تسمية مسقطة مِن الصحافة الغربية، أي حتّى الحالة التي نتغنّى بها شرطُ الاستقلالية فيها ساقطٌ حتّى لفظياً. والأدهى أنّ أوّل اللفظ يعود إلى 2005 وتظاهرات بيروت عبر المحافظين الجدد، ومِن ثمّ ليعود المصطلح في الـ«فورين بوليسي» كانون الثاني 2011، في إشارةٍ إلى «ربيع براغ» ستينيات القرن الماضي.

مِن هنا، تشكّل التسمية امتداداً للدعم والاحتضان المادّي خلال العقد الماضي، عبْر شبكات أموالٍ ضخمة وبرامج تمويلٍ ورعاية سياسية للناشطين العرب المتّخذين مِن الديموقراطية عقيدةً أيديولوجية، أقرب لعلاقة السلفيّة بالدِّين؛ أنّ المشكلة غياب الدِّين، والحلّ عودته، في إشارة متخيّلة إلى مجتمعٍ إسلامي ودولةٍ يوتوبية فاضلة كانت موجودةً يوماً ما، لا أحد يعلم متى. كذلك علاقة ليبرالي «الربيع العربي» بالديموقراطية: أنّ المشكلة غياب الديموقراطية، والحلّ يكمن في الديموقراطية، في إشارة متخيّلة إلى المجتمعات الغربية كحالةٍ يوتوبية فاضلة، تدلّ على نجاح الديموقراطية. وبطبيعة الحال، فإنّ هذه الصورة الدعائية للديموقراطية الغربية وتردادها هي الهدف والغاية السياسية للدعم المادي الغربي، وبشكلٍ يجعل ليبرالي «الربيع العربي» يحتاج إلى الحفاظ على هذه الصورة والصنم الديموقراطي أكثر مِن الأوروبي نفسه، فوجوده قائمٌ عليها، وهي مشروعُه السياسي.

كلّنا نَعلمُ اليوم كيف أنّ فلسطين وبروزَها مصدرَ أزمةٍ للديموقراطية الليبرالية، تعمل على تصفية الوعي والتنكيل في الصورة والدعاية السياسية الغربية، مِن حرّية التعبير إلى حقوق الإنسان. لكنّ الوجود المجرّد للقضية الفلسطينية لا يقوم بهذا الدور؛ فطوال ما كانت جحافل الناشطين تبشّر بالديموقراطية كانت فلسطين على الهامش، مغيَّبة لأنها كاشفة. وإنْ ذُكرتْ يتجرّأ الناشط بوقاحة على شملها ضمن الحلول الديموقراطية، أو التسويف والقول: الديموقراطية أوّلاً في الوطن العربي ومِن ثمّ فلسطين تحصيل حاصل.

اليوم، تعود فلسطين كوجودٍ فاعل، ولم تكن هذه العودة عشوائيةً وصدفة، بل إنّ على التاريخ أنْ يسجّل يحيى السنوار كأحد أذكى الثوريين الاستراتيجيين في تاريخنا العربي، بل في تاريخ مقارعة الاستعمار الغربي. كان السنوار يجيب، مع سيل الهجمات التي تعرّض لها حوْل جدوى مسيرات العودة في غزة (2018-2019)، بأنّ هنالك غاية استراتيجية منها، وأنّ استخدام الوسائل السلمية يهدف إلى فضح تناقض العالم وقِيَمه (الليبرالية، مِن الديموقراطية إلى حقوق الإنسان وغيرها). كان السنوار يعلم أنّ الإنسان الفلسطيني مستثنى منها، ولكنه أيضاً يعلم أنّ الواجب الفلسطيني هو الشغل على عملية تاريخية ومنهجية متعدّدة المراحل ضدّ زيف الليبرالية، وأنّ هذه المعركة جوهريةٌ في مسار التحرّر الفلسطيني والعربي. لم يكن السنوار يخفي ذلك، وضمن برنامج عملٍ إعلامي خرج يتحدّث بأننا بدمائنا سنفضحُ العالمَ كلّه وكلّ المطبّعين.

وضع السنوار صَنَمَ الليبراليين العرب، بكلّ مقارباتهم، أمام عينيه، وخرج يخطب في الناس بشعاراتٍ رنّانة وسرديّاتٍ كبرى وهدفٍ فلسطيني واضح، وهذا النوع مِن الخطابات يزعج ليبرالي «الربيع العربي»؛ فهي بالنسبة إليهم «شعبوية»، لأنها تلامس مشاعر الناس، متعفّفة مِن النخبوية. والأهمّ أنها تتكلّم عن مشاريع سياسية لتغيير واقع الشعب بأكمله، والليبرالي كائنٌ فرداني لا يريد تغيير الوضع للشعب والأمّة، بل يريد تغيير وضعه هو ونمطَ حياته هو.

وكذلك، فإنّ السنوار، بعفويّته وتعفّفه في الملبس والمنظر، ولسانه المحاكي لحكي الناس، لا يناسب الذائقة الطبقيّة للناشطين وصالونات الثقافة والمؤتمرات حول الديموقراطية والأكاديمية. ابن مخيّمٍ كان ولا يزال، في صلفه وغضبه وارتجاله وهو يتكلم، وهي خصالٌ طالما ذُمّ بسببها.

إلا أنّ الأهمّ في ذلك كلّه، أنّ السنوار استهدف، في ما سمّاه صديقٌ قبل عدّة سنوات «حرق المراحل»، وضمن تمهيده الاستراتيجي لـ«الطوفان»، نسفَ السرديّة الخبيثة لصراع «الديموقراطية» ضدّ «الاستبداد» كغطاءٍ اختزالي عامّ للتخندقات والصراع الأهلي والهوياتي وحروب التدمير الذاتي لمقدّرات الأمّة، داعياً إلى إعادة التموضع الفلسطيني مِن هامش الأحداث أو الانخراط في الانقسام العربي، إلى الدور الطليعي للفلسطينيين في تصويب الوضع العربي ضدّ الصهيونية ومِن خلفها الاستعمار الغربي.

إنّ العمليّة التاريخية التي قادها السنوار استهدفت فضْحَ زيف الليبرالية على مستواها الدعائي للغرب: الصهيونية كواحةٍ للديموقراطية التي دأب ليبراليّو «الربيع العربي» على حمايتها، ومِن ثمّ عملَ على إعادة ضخّ الشعارات التحرّرية الكبرى في السياسة العربية، كالشعارات التي توارثَ الليبراليون العرب توهينَها والسخرية منها جيلاً بعد جيل منذ أن غنّت أم كلثوم «إلى فلسطين طريقٌ واحد»، داعين إلى الواقعية والحلول تحت السقف الغربي. وصولاً إلى جهده لتصويب الانقسام العربي الذي يفرّغ فيه ليبراليّو «الربيع» أحقادهم الطبقيّة والهوياتية، داعياً إلى أنْ تعالوا إلى كلمةٍ سواء أنْ لا نترك فلسطين، ولتكن عنوانَ وحدتنا للتحرّر الجمعي.

لأجل كلّ ذلك يكرهون السنوار ولأجل ذلك نحن نحبّه.

* كاتب عربي

نقد «نقد الميليشيا»

صدقي عاصور *

الطبقة المهنيّة الإدارية في بلادنا، تريد الحديث بالنيابة عن أهل غزّة. الفكرة هنا أنّ البعض يظنّ أنّ نقد «طوفان الأقصى» هو الخيار الأكثر أخلاقية وإنسانية مِن «تبجيل الطوفان». برأيي الشخصي، كلاهما خياران متساويان مِن الناحية الأخلاقية (الحرب أو السجن المؤبّد)، فالاثنان، بالآخر، محض أحاديث ومجادلات مِن طبقاتنا البرجوازية الصغيرة باسم الغزّيين.

هذا الجدال ينعكس داخل صفوف «الربيعيين» العرب. مِن جهة، هنالك التيّار الانتصاري المشتمل على «الجزيرة» و«العربي الجديد» وعزمي بشارة وتميم البرغوثي (أي التيّار الربيعي الفلسطيني). ومن جهة ثانية، هنالك التيّار التشكيكي الناقد لـ«الطوفان»، الذي يشتمل على محمد سامي كيال في «القدس العربي» ومجموعة من كتّاب «الجمهورية نت» (أي التيّار الربيعي السوري). على الهامش، وقد أكون لئيماً بعض الشيء، هذان التيّاران يذكّرانني بالنزاعات الهوياتية التي نشبت بين الحاج أمين الحسيني ورشيد علي الكيلاني عندما عاشا في المنفى الإيطالي والألماني في الحرب العالمية الثانية.

ملفّ «الجمهورية نت» (بعنوان: «جدل المقاومة: أسئلة من حرب غزة») وتقاطعاته، فيه محاولات مثيرة للاهتمام للتحليل النقدي. لكنه غير مطروحٍ مِن منظور مشروعٍ عربي مشترك، بل مطروحٌ مِن المنظور الضيّقَ للذات البرجوازية «المعارضة» المتمركزة حول نفسها. هنا يصبح الفلسطيني محضاً آخر قابلاً للمقارنة، نفرغ فيه إحباطاتنا وآمالنا. وهنا يستمرّ النظام قابلاً للتشبيه بإسرائيل، وتصبح «حماس» قابلة للتشبيه بالجماعات المسلّحة الإسلامية في سوريا، بحيث تفقد تاريخها المادّي كحركة مقاومة وتصبح «ميليشيا».

كلمة «ميليشيا»، كما كلمة «نظام» في السابق، باتت في السنوات الأخيرة مصطلحاً إعلامياً مفرغاً مِن محتواه قابلاً للتسييس بشكلٍ يعمّق الأزمة المعرفية في العالم العربي في حقبة ما بعد «الربيع». سأعطي مثالاً ظريفاً على ذلك: المطبّع الكويتي صلاح الفهد، ردّ في عام 2020 على انتقاد الفصائل الفلسطينية الاتفاقات الإبراهيمية، بأنها ما هي إلا «ميليشيات صغيرة». إذا لم تعجبك أي جماعة، وإذا كنتَ تريد تبرير انتماءاتك السياسية في وجه انتقاداتهم، انعتْهم بالميليشيا وانعت نفسك بـ«الشرعية».

في البداية، استخدام مصطلح «ميليشيا» كشتيمة خاطئٌ مِن ناحيةٍ لغوية وتاريخية، فهي ليست ذات معنى سلبي بالضرورة. الدستور الأميركي يعطي الحقّ في حمل السلاح وتنظيم الميليشيات، ويعطي الكونغرس الحق في إدارتها والتواصل معها. القانون الأميركي لتنظيم القوّات المسلّحة، يعرّف الميليشيا بأنها كُلّ ذَكَرٍ قادر على حمل السلاح مِن سنّ 17 إلى سنّ 45، ويقسّم الميليشيا إلى قسمين: الميليشيا الرسمية، الممثّلة بالحرس الوطني، والميليشيا غير الرسمية الممثّلة بغير المنتمين رسمياً إلى الحرس الوطني. الغريب هنا، أنّ «الحشد الشعبي» العراقي، كما في الولايات المتحدة، قد تمّ تنظيمه وفق قانونٍ صادر عن البرلمان، لكننا سوف ننعته بشتيمة «الميليشيا» على أيّ حال لأنه لا يعجبنا.

ثاني عناصر الأزمة المعرفية الناجمة عن أيدولوجيا «مناهضة الميليشيا»، هو في ضمّ حزب الله و«حماس» إلى قائمة الميليشيات المكروهة لدى «الطيف المدني الديموقراطي الربيعي». لكنّ ذلك يتغاضى عن فرقٍ كبير بيْن هذين التنظيمين وغيرهما. فرقٌ أظهره لنا سمير أمين في التسعينيات؛ إذا كنت ستدخل في مواجهة سياسية مع حزب الله و«حماس»، ستجد إلى جانبك اقتصاداً سياسياً ضخماً مِن معاهد الأبحاث والمؤسّسات الإعلامية الغربية والخليجية، أمّا إذا كنتَ ستواجه «أحرار الشام» سياسياً، مَن سيأتي معك ويدعمك فكرياً؟ ياسين الحاج صالح؟

أمّا ثالث عناصر هذه الأزمة المعرفية، فهو يكمن في سهولة توظيف خطاب معاداة «الميليشيا» كخطابٍ انعزالي وتطبيعي. مقال شكري الريان، هو الأكثر انعزالية ويمينية بهذا الشأن في «الجمهورية نت»، ففيه يتبنّى مقولة حازم صاغية أنّ ظاهرة التنظيمات الفلسطينية المسلّحة هي سبب نشر ظاهرة «الميليشيا» في منطقتنا، أي إنّ لصاغية مشروع مراجعة تاريخية قائماً ليس فقط على وصم «حماس» بالميليشيا بل على العودة إلى الستينيات مِن أجل وصم أي تنظيمٍ فلسطيني بالميليشيا. ذلك مع إغفال دور التنظيمات الفاشية في لبنان التي أشعلت الحرب الأهلية، ومع إغفال أنّ الدولة الصهيونية التي أقامتها عصابات التطهير العرقي قد رأت في نموذج الحرب الأهلية اللبنانية عبْر خطّة «يانون»، فرصةً سانحة لتقسيم المشرق العربي إلى الميليشيات التي يشتكي منها طاقم «الجمهورية نت». يكتفي الريان بتبنّي استمرارية حازم صاغية في كيل المديح لإسرائيل وتقريع محيطها -حتى وسط الإبادة- كبلد «بدون ميليشيات» له جيشٌ موحّد تحكمه صناديق الاقتراع، مِن دون ذكرٍ للحرب الباردة بين دويلة ميليشيات المستوطنين في الضفّة ودويلة الصهيونية الليبرالية في تل أبيب.

هذا يؤدّي بنا إلى رابع عناصر هذه الأزمة المعرفية، وهو الانتقاء التاريخي المسيّس لتاريخ «الميليشيا» في منطقتنا بحسب مصالح «الطيف الديموقراطي الربيعي». هنا يتمّ تضخيم دور إيران و«ميليشياتها» مِن دون ذكر دور النظامين الرسميين العربي والتركي وغرف عمليات عمّان وأنقرة في ما حدث في سوريا. بل يتغاضى هؤلاء عن الجذور التاريخية وراء حكم الميليشيات ودوره في تشكيل الدولة الحديثة كتركةٍ استعمارية. في أطوار تكوين تلك الدولة، على أنقاض الحكم العثماني، أراد مكتب الاستخبارات البريطانية في القاهرة دعم «ميليشيات» الهاشميين. أمّا حكومة الهند البريطانية، فقد أرادت دعم «ميليشيات» السعوديين وحلفائهم مِن الجماعات الدينية في مواجهة «الهاشميين». هذا التأسيس للدولة الحديثة مهّد لتقسيم سايكس-بيكو الذي جعل كياناتها مغناطيساً للانقلابات والصراع على الدولة وضدّها.

«الطيف الربيعي الديموقراطي» لم يتحرّر مِن تلك الصراعات (مع أنه يظنّ نفسه فوقها). ذلك أنّ منصات ومؤسّسات هذا الطيف، بالتعريف الماركسي، لا تختلف عن «الميليشيات»، إذ إنّ كلتيهما برجوازيات صغيرة مهووسة بمَن سيحكم كيانات سايكس-بيكو أو أجزاء منها. وبدلاً مِن أداة السلاح لدى الميليشيات، يستخدم هؤلاء أداة التنفيس الكتابي عن الذات والشكوى، الذي تستخدمه الطبقة المهنيّة الإدارية بالعادة. فإذا كان الحزب الديموقراطي الأميركي يشتكي مِن السلاح في أميركا، فالطيف الديموقراطي العربي يشتكي مِن السلاح في منطقتنا. توجد مفارقة حقيقية في أنّ «الطيف» قبل عشر سنوات كان يشتكي مِن النظام وأنه الآن بات يشتكي مِن الفوضى.

* باحث فلسطيني

طوفان الأقصى

إسرائيل أقرب إلى مفترق طرق
الجيش يواصل «تمرّده»: لن نقضي على «حماس»

وسط ارتفاع احتمالات انفلات التصعيد على الجبهة الشمالية للكيان الإسرائيلي، ووصولها إلى ما يمكن وصفه بحافّة «الحرب الشاملة»، تسير العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وتحديداً في جنوبه، ببطءٍ ومن دون إنجازات تُذكر. ويرتبط مسار تلك العملية ارتباطاً مباشراً بأي سيناريوات تصعيدية شمالاً، مع «حزب الله»، إذ سيكون جيش الاحتلال مضطراً لإنهاء عملية رفح، قبل التوجّه إلى أي معركة بمستوى أعلى مما هو جارٍ الآن، عند الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة.

وفي المقابل، وبناءً على الحملة الترويجية التي قادها رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وبقية المسؤولين في الكيان، عن أنه لا يمكن تحقيق «الانتصار الكامل» على «حماس»، إلا من خلال الهجوم على رفح، فهذا يعني أن إنهاء المعركة في جنوب القطاع، سيكون فعلياً بمثابة إنهاء للحرب، بشكلها الحالي المكثّف على الأقلّ. وعند ذاك، سيجد قادة العدو أنفسهم، إذا لم تكن على الطاولة صفقة تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية تُفضي الى إنهاء الحرب بشكل كامل ونهائي، أمام تحدّيات كبرى تتعلّق بالجبهة الشمالية أولاً، حيث لن يحل الهدوء من دون اتفاق في غزة، فضلاً عن تحديات «اليوم التالي» في القطاع، على مستوى الإدارة المدنية، وإدخال المساعدات، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، وغير ذلك مما يقتضيه تراجع القتال إلى درجات دُنيا، ولو من دون اتفاق يُنهيه تماماً.

وفي ظلّ ذلك، تقفز إلى الواجهة، بشكل أوضح يوماً بعد آخر، الخلافات المحتدمة بين المستويين الأمني والسياسي في تل أبيب، إذ بعد مواقف وزير الأمن، يوآف غالانت، خلال الأشهر السابقة، حول رؤيته لمسار الحرب في غزة، وضرورة عدم احتلال القطاع، وضمان إنهاء المعركة فيه، وإقامة حكم مدني هناك بدعم دولي وإقليمي، خرج المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دانيال هاغاري، ليعلن بوضوح أن «الاعتقاد بأن بالإمكان تدمير حركة حماس، وإخفاءها، هو ذرٌّ للرماد في عيون الإسرائيليين». وأضاف هاغاري، في مقابلة مع «القناة الـ13» الإسرائيلية، أن «حماس فكرة لا يمكن القضاء عليها، فالإخوان المسلمون موجودون في المنطقة». وفي رسالة واضحة إلى المستوى السياسي وإلى الجمهور على السواء، قال هاغاري: «نحن ندفع ثمناً باهظاً في الحرب، لكننا لا يمكن أن نبقى صامتين»، مضيفاً: «نقوم بكل ما نستطيع القيام به». وأشار إلى أن الجيش يعمل على مدار الساعة لإعادة الأسرى أحياء، مستدركاً بأنه «لا يمكن إعادة كل المحتجزين بالوسائل العسكرية». وبالنسبة إلى العملية العسكرية في رفح، قال هاغاري إن الجيش يقترب من القضاء على «كتيبة رفح»، التابعة لـ«كتائب القسام»، مردفاً: «سنشرح للمستوى السياسي، ثم للجمهور، الإنجازات العسكرية التي تحقّقت». وسرعان ما استفزّت تصريحات هاغاري رأس المستوى السياسي، نتنياهو، الذي خرج مكتبه ببيان قال فيه إن «مجلس الوزراء الأمني المصغّر حدّد تدمير قدرات حماس العسكرية والحكومية ضمن أهداف الحرب، وجيش الدفاع ملتزم بذلك»، ليسارع بعده، وزير الاتصالات، شلومو كرعي، إلى مهاجمة مسؤولي المستوى الأمني، معتبراً أن «تصريحات هاغاري ليست سوى إشارة إلى الروح القيادية المتراخية والضعيفة لرئيس الأركان هرتسي هاليفي، ووزير الدفاع يوآف غالانت». ورأى كرعي أنه «يجب على المتحدث باسم الجيش أن يركّز على تقوية ودعم مقاتلينا»، مضيفاً أنه «إذا كان غالانت وهاليفي غير قادريْن على الانتصار، فليذهبا ولا يكونا سبب خسارتنا».

ولا تنحصر مشاكل نتنياهو في الخلاف مع المستوى الأمني والعسكري، ومع حلفائه في الائتلاف، وحتى خصومه في المعارضة، بل هي تمتدّ وتتعمّق أكثر مع الإدارة الأميركية الحالية.

> استفزت تصريحات هاغاري رأس المستوى السياسي، نتنياهو

وفي هذا السياق، نقل موقع «أكسيوس»، عن مسؤولين أميركيين، أمس، أن «البيت الأبيض» ألغى اجتماعاً أميركياً إسرائيلياً رفيع المستوى بشأن إيران وحزب الله وجبهة الشمال، كان من المقرّر عقده اليوم الخميس، إثر نشر نتنياهو - أول من أمس - مقطع فيديو يشير فيه إلى أن الولايات المتحدة تحجب المساعدات العسكرية عن إسرائيل. وبحسب الموقع الأميركي، فإن المبعوث الأميركي، عاموس هوكشتين، سلّم نتنياهو شخصياً، بعد ساعات من نشر الفيديو، رسالة تعبّر عن غضب الإدارة الأميركية، وأخبره بأن الاتهامات الواردة في الفيديو «غير دقيقة»، قبل أن يقرّر «البيت الأبيض» الذهاب أبعد من ذلك، عبر إلغاء «اجتماع الحوار الاستراتيجي». وكشف الموقع نفسه، في تقرير منفصل، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، أن «اجتماع نتنياهو وهوكشتين، كان سيئاً». كما أشار إلى أن «فريق بايدن كان غاضباً ومصدوماً من نتنياهو، ومسؤولون قالوا إنه غير متّزن».

وفي السياق نفسه، نقلت مجلة «بوليتيكو» عن مسؤولين أميركيين، إشارتهم إلى «شكوك داخل إدارة بايدن في إمكانية توصّل إسرائيل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار وفق المقترح الحالي». وعبّر مسؤول أميركي للمجلة، عن اعتقاده بأن «الوضع سيستمرّ على حاله في غزة حتى نهاية العام الجاري على الأقل»، مشيراً إلى أن «إسرائيل وحماس توافقان على شروط المرحلة الأولى من مقترح الصفقة، والخلاف هو بشأن إنهاء الحرب».

(الأخبار)

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

أفكار أميركية لـ«اليوم التالي» عودة إلى وصفات الخراب

خضر خروبي

في إطار السجال الأميركي - الإسرائيلي المتواصل حول ما بات يُعرف بـ«مقترح بايدن» لوقف إطلاق النار في غزة، وما يتفرّع منه من تباينات حول «رؤية اليوم التالي» للحرب على غزة، نشر مركز «ويلسون» البحثي، الشهر الماضي، تقريراً مفصّلاً بعنوان «خطة غزة لما بعد الحرب»، أعدّه كلّ من الدبلوماسي الأميركي السابق جيمس جيفري، ونائب رئيس «معهد القدس للإستراتيجية والأمن» الذي شغل منصب نائب مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيران ليرمان، إلى جانب كلّ من اللواء المتقاعد كيث دايتون، ورئيس تحرير دورية «منبر القدس الإستراتيجي» روبرت سلفرمان، والباحث في «اتلانتك كاونسل» توماس واريك. وفي ما يلي، أبرز ما جاء في ذلك التقرير:

«دور إسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب في غزة»

تشدّد الخطة على أن دعم إسرائيل لفكرة استمرار الولايات المتحدة بأدوار قيادية، سواء لجهة تشكيل «مجموعة الاتصال الدولية»، أو تكليف «السلطة المتعددة الجنسيات» المعنية بمسؤوليات إدارة غزة تحت إشراف تلك المجموعة، سيكون ضرورياً لتلافي الفراغ الأمني في القطاع، فور إبداء الجيش الإسرائيلي جهوزيته لنقل هذه المسؤوليات، التي تتراوح بين «المهمات الأساسية لحفظ الأمن»، وأخرى ذات طابع محدود متعلّقة بالنازحين والمساعدات الإنسانية وغير ذلك، على أن يصار إلى «نقل المهمات المشار إليها إلى كيانات فلسطينية محلّية عندما تصبح الظروف مؤاتية لذلك».

ويرى معدّو التقرير أنه «لا خيار عملياً وقابلاً للتطبيق أفضل من إنشاء سلطة دولية لإدارة غزة، ولا سيما أن إدارة جو بايدن تبدو مترّددة حيال إمكانية القيام بأيّ دور عملي ملحوظ في القطاع»، إذ تفضّل تسليمه إلى «سلطة فلسطينية مُعاد تأهيلها»، وهما أمران «لا تبدي إسرائيل رغبة في القبول بأيّ منهما، لأسباب أمنية، إضافة إلى عدم رغبتها في إعطاء تعهّدات أمنية من النوع الذي يملي عليها الشروع في احتلال طويل الأمد للقطاع». كما أن «أياً من الدول الأخرى لا تبدو في وارد تقديم التزامات مماثلة، فيما بينها مصر والأردن، فيما إمكانية قيام حلف «الناتو» أو الأمم المتحدة بأيّ دور عسكري وأمني في غزة في مرحلة ما بعد الحرب، مستبعدة، على اعتبار أن «أولوية الحلف على المدى المنظور، تتلخّص في مجابهة التهديد الذي تمثّله روسيا»، فضلاً عن «عدم نجاح» مهمّة قوات حفظ السلام في جنوب لبنان. ولذا، إن إسرائيل مطالبة بـ«الموافقة على بعض الشروط الأميركية»، وتحديداً لناحية «توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت سلطة حكومة فلسطينية».

في المقابل، تركّز الخطة على «حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بحريتها في القيام بعمليات أمنية، ولا سيما أن الحملة الحالية على غزة لن تسفر عن اعتقال أو تصفية كل مقاتل من حماس، بمن فيهم أولئك المتمركزون في مناطق يعتبرها الجيش الإسرائيلي آمنة». ومن المتوقع، مع مرور الوقت، أن تتحوّل العمليات الأمنية الإسرائيلية من النوع الذي يغلب عليه الطابع العسكري، إلى أسلوب العمليات الخاصة الأكثر تركيزاً، بينما سيتعيّن على القوة الشُرطية المتعددة الجنسيات، أن تتمكّن ضمن مدة تراوح بين 6 و12 شهراً، من اكتساب مستوى معيّن من القدرات التي تتيح لها التخفيف من حدّة اعتمادها على الجيش الإسرائيلي، والقيام بعمليات حفظ الأمن بطريقة مماثلة لما تقوم به الشرطة المدنية الفلسطينية وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الوقت الحالي في الضفة الغربية، مع الاستمرار في تلقّيها المعلومات الاستخبارية، وحصولها المستمرّ على التغطية الجوية للطيران المسيّر، إضافة إلى أشكال أخرى من الدعم من جانب إسرائيل.

وفي هذا المجال، تبدو لافتةً تبعية «السلطة المتعددة الجنسيات» شبه المطلقة لإسرائيل، وذلك على أكثر من صعيد: كالتمويل، والخدمات اللوجستية، والدعم الاستخباري، وتوفير المقار والمباني المؤقتة، وتحديداً في المراحل الأولى من الخطة، التي ترجّح أن «تتمكّن السلطة المذكورة من تحقيق استقلالها المالي والإداري في غضون ستة أشهر، واكتساب مواردها الخاصة». وإن تلجأ إلى الاستعانة بآلاف الغرّيين لشغل وظائف كان يشغلها عناصر من حركة «حماس»، فيما «سيتعيّن على إسرائيل أن تخطّط لإخضاع هؤلاء للتدقيق (الأمني)، في موازاة إعادة فتح نقطة عبور واحدة على الأقل، تكون مخصّصة لانتقال المدنيين بين القطاع وإسرائيل»، في جانب تولي مهمة الكشف على البضائع والأشخاص الداخلين إلى غزة والخارجين منها عبر معبر فيلادلفيا، وتحديداً على الجانب الفلسطيني منه.

تلحظ خطة بايدن ما يمكن أن توفره الدول العربية من «إسهامات كبيرة» لـ«السلطة المتعددة الجنسيات» على كل المستويات (أ ف ب)

الدور الأميركي

سيكون على الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب أن تأخذ زمام المبادرة لجهة إرساء الركائز الثلاث لتحقيق الاستقرار في غزة (تحقيق الأمن، وإعادة الإعمار، ومكافحة التطرّف)، بالنظر إلى كونها الطرف الدولي الوحيد الذي تتوافر لديه الإرادة السياسية لضمان أمن إسرائيل، إضافة إلى قدرتها (الإدارية واللوجستية) على تشكيل الهياكل العسكرية المطلوبة

> تركز الخطة على «حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بحريتها في القيام بعمليات أمنية» في قطاع غزة

في قطاع غزة، والذي سيتم التنسيق في شأنه مع حكومات أخرى. وإذ «سيتوجّب على السلطة المتعددة الجنسيات أن تقدّم تقاريرها بشكل رسمي، إلى مجموعة الاتصال الدولية التي ستتألّف بادئ الأمر من قرابة 12 دولة، بما في ذلك دول منضوية في إطار مجموعة السبع، وأخرى في إطار مجموعة العشرين (كأستراليا وكوريا الجنوبية مع توجيه دعوة إلى انضمام السعودية والإمارات)، إضافة إلى كل من إسرائيل ومصر»، فمن المستبعد «أيّ انتشار واسع النطاق لقوات برّية أميركية في مناطق عمل القوة الشُرطيّة»، أو إمكانية اشتراكها في تسيير الدوريات اليومية الروتينية لتلك القوة، لأسباب تتعلّق برّد الفعل (السلبي) المحتمل لأهالي غزة إزاء وجود أيّ قوة دولية في القطاع. ومع ذلك، يتعيّن على واشنطن، وفقاً للخطة، أن «تصرّ على تولّي مواطنيها عدداً من المناصب القيادية في «السلطة المتعددة الجنسيات»، شرط ألا يكون رئيسها من حاملي الجنسية الأميركية. وفي ما يخصّ دور «مجموعة الاتصال الدولية»، «سيتعين على الولايات المتحدة استحداث مكتب أمانة عامة خاص بالمجموعة داخل وزارة الخارجية، تكون مهمّته تنسيق أعمالها، كما هو واقع الحال بخصوص التحالف الدولي ضدّ تنظيم داعش».

«عناصر حاكمة»

تلحظ الخطة ما يمكن أن توفّره الدول العربية من «إسهامات كبيرة» لـ«السلطة المتعددة الجنسيات» على كل المستويات اللوجستية والاستشارية، وكذلك المالية، وتحديداً على صعيد إعادة الإعمار. ومع هذا، فهي تقرّ بأن «بعض تلك الدول سيبدي تردّداً إزاء العمل بشكل مباشر مع الحكومة الإسرائيلية، فيما قد يكون البعض الآخر مستعدّاً للانضواء في القوة الشرطية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، أو ضمن إطار تحالف متعدد الجنسيات». وعليه، فإن موقف الولايات المتحدة سيكون محكوماً بـ«أولويات متناقضة» داخلياً وخارجياً، في طليعتها الخشية على استقرار الحكومات العربية الحليفة لها، في ظلّ «تفاقم مشاعر العداء لإسرائيل»، وما نجم عنه من «سوء فهم لمتطلبات الأمن الإسرائيلي مستقبلاً».

كذلك، تستعرض الخطة جملة قرارات يمكن أن تتّخذها إسرائيل، أو حليفتها الولايات المتحدة، قد تعرض المشروع للفشل، ومن ضمنها أن تسعى الأولى إلى «احتلال غزة للسنوات العشر المقبلة، بما يعنيه هذا من تكاليف قد تترتّب عليها، سواء على مستوى الموارد المالية والبشرية، أو على مستوى المخاطر السياسية المصاحبة له على المستوى الدولي». والجدير ذكره، هنا، أن المقترح لا يشتمل على «تسوية سياسية نهائية للوضع في غزة، أو للقضايا (السياسية) العالقة الأوسع نطاقاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين (كمسألة حل الدولتين، ووضع القدس وأمور أخرى)»، فضلاً عن «عدم شموله مخططاً في شأن توفير الإمدادات الإنسانية الفورية اللازمة لأهالي غزة، باستثناء إشارته إلى دور رئيسي لمصر، لناحية الاستمرار في تسهيل وصول تلك الإمدادات». أيضاً، ثمّة بنود تتيح لإسرائيل التملّص من وقف إطلاق النار في عدد من مناطق قطاع غزة، حتى في حال البدء في تنفيذ الخطة، إذ تنصّ على أنه «من المحتمل أن تكون هناك مدة زمنية قد تمتد لأشهر، تفصل ما بين موعد انتهاء العمليات العسكرية النشطة، وما بين موعد وقف الأعمال العدائية بشكل تام».

رفح تضاعف متاعب العدو لا «أمل» في اجتثاث المقاومة

غزة - يوسف فارس

طبعت الكمائن المدروسة والمحكمة التي نفّذتها المقاومة على نحو متتابع، في محوَري القتال في جنوب القطاع وشماله، الأيام الماضية بصفة «الأكثر صعوبة»، إذ استطاعت «كتائب القسام»، عشية عيد الأضحى، تنفيذ كمينَين موفّقَين، تسبّبا بمقتل 18 جندياً في غضون 48 ساعة فقط، فضلاً عن إصابة عشرات الجنود بجروح خطيرة. وأمام ما جرى، لم يجد جيش الاحتلال بدّاً من الاعتراف بأن مدينة رفح، التي شهد مخيم الشابورة فيها وقائع كمين دام، قد حصدت حصيلة التجارب العسكرية لكلّ محاور القتال، بعدما درس مقاتلوها تكتيكات الجيش وأساليبه إلى الحدّ الذي مكّنهم من فهم سيكولوجية الجنود وطريقة تفكيرهم، وتوقّع المباني التي يختارها الضباط للمبيت والتمركز على نحو دقيق، بل وفهم الآلية التي يتّبعها هؤلاء في تمشيط البنايات وفحصها للتأكد من خلوّها من المتفجرات والكمائن. وبناءً عليه، أعدّوا شراكهم النارية بطريقة فشل الجيش في اكتشافها.

وفي التفاصيل التي ذكرها الجيش، فإن قوّة «سيبرت جفعاتي» أرسلت طائرة تصوير لتفحص المبنى، ثم ألقت عبوة ناسفة مخصصة لإبطال كل أنواع المتفجرات، قبل أن يتقدّم الجنود إلى المبنى المكوّن من خمس طبقات، ولدى اطمئنانهم إلى أن المكان آمن، فجّر المقاومون المبنى الذي انهار عليهم بشكل كامل، ما تسبّب بمقتل خمسة منهم، وإصابة عدد آخر. أمّا العملية الموفّقة الثانية التي تمكّنت المقاومة من تنفيذها في رفح أيضاً، فاستهدفت ناقلة جند من نوع «نمر»، هي الأحدث في ترسانة القوات البرية الإسرائيلية، إذ استطاع المقاومون ضرب الناقلة التي يتجاوز سعرها الـ3 ملايين دولار، بقذيفة «الياسين 105»، ومن مسافة قريبة جداً لم تتح فرصة لمنظومة «معطف الريح» لإبطال مفعول المقذوف. وبحسب التحقيقات الأولية التي نشرها جيش الاحتلال، فإن القذيفة أصابت المقصورة المخصّصة لحفظ الذخيرة والقذائف، ما تسبّب بتفخّم الآلية المستهدفة، ومقتل ثمانية جنود كانوا في داخلها.

أمام تلك الأحداث المتلاحقة، زعم العدو أن ما يميّز مدينة رفح عن كل محاور القتال، هو أن المقاومين حفروا أسفل كل بيت فيها نفقاً، وأعدّوا أنفسهم طوال ثمانية أشهر لهذه المعركة. وإلى جانب معارك الاستنزاف والإرهاق المستمرّة التي يواجهها جيش الاحتلال على مدار الساعة، والمتمثّلة في الإمطار المستمرّ بقذائف الهاون والصواريخ التكتيكية، أقرّ الجيش بأنه فشل في اغتيال قائد لواء رفح، محمد شبانة. أما آخر العمليات النوعية في ذلك المحور، فقد أعلنت عنها «كتائب القسام»، أمس، حيث أطلقت طائرة انقضاضية من نوع «زواري» من مدينة رفح تجاه مستوطنة حوليت.

وبالعودة إلى كمائن العيد، نفّذت «القسام» أيضاً، كميناً نوعياً عند مفترق النابلسي جنوب غربي مدينة غزة، ونشرت مقطعاً مصوّراً مدّته ثلاث دقائق، ظهر فيه المقاومون وهم يقومون برزع العبوات في منطقة الكمين التي تبعد عدة مئات من الأمتار من المكان الذي يتمركز فيه جنود العدو. وعقب تفجير حقل العبوات الناسفة بعدد من الآليات المتوغّلة، بدأت وحدة المدفعية بإطلاق وابل من قذائف الهاون الثقيلة تجاه تجمع الجنود. وأظهر المقطع المصوّر بحرفية عالية، هبوط طائرات مروحية لإجلاء القتلى والجرحى، فيما اعترف الاحتلال بمقتل جنديين وإصابة آخرين في هذا الحدث.

ودفع ما تقدّم، جيش الاحتلال إلى الإعلان أن عمليته في رفح شارفت على الانتهاء، وأنه تمكّن من القضاء على أربع كتائب لـ«القسام» في المدينة، وتبقّت أمامه كتيبتان يحتاج إلى أربعة أسابيع فقط لإتمام الإجهاز عليهما، وأنه في صدد الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحرب، والتي سينتهي فيها القتال الموسّع وستتركّز على تنفيذ عمليات جراحية دقيقة واستهداف من الجو. غير أن ما صرّح به الناطق باسم جيش العدو، دانييل هغاري، أمس، أظهر قدْر التأزّم الذي يعيشه جنود العدو في الميدان، حيث أقرّ بفقدان أهداف الحرب الكبرى، وأبرزها القضاء على «حماس»، واقعيتها، بعدما قال في لقاء عبر «القناة 13»: «نستطيع القضاء على كتائب حماس عسكرياً، لكن حماس حزب مزروع في أصوات الجماهير وقلوبهم، ولا يمكن القضاء عليها بشكل كامل».

أظهر ما صرح به هغاري قدر التأزم الذي يعيشه جنود العدو في الميدان (أ ف ب)

سقوط «قانون الحاخامات» «معسكر المؤمنين» أكثر تزعزعاً

بيروت حمود

في ما يمثّل أزمة جديدة في سلة الأزمات التي تهز استقرار ائتلاف «معسكر المؤمنين»، اضطر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تحت جنح الظلام، إلى إزالة «قانون الحاخامات» عن جدول أعمال لجنة الكنيست للشؤون البرلمانية. وأتى ذلك بعدما أدرك نتنياهو أنه لن ينجح في تجنيد الغالبية العددية لتمرير القانون، رغم «المؤامرة» التي حاكها من وراء الكواليس مع القائمة «الموحدة» بقيادة منصور عباس، ليتغيّب أعضاء الأخيرة عن الجلسة، بما يضمن تمرير القانون، وفقاً لما اتّهمه به وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير.

وتعود الأزمة المستجدّة إلى أن حزب «شاس» الحريدي، والذي يمثّل اليهود السفارديم، يسعى إلى نقل صلاحية تعيين الحاخامات من رؤساء السلطات المحلية والبلديات، إلى وزارة الأديان التي يسيطر عليها، بما يضمن عملياً تعيين مئات الحاخامات الموالين له، وبالتالي توفير مئات الوظائف لجمهور ناخبيه. ويصطدم ذلك بمعارضة شديدة من جانب أعضاء ووزراء في «الليكود» ذوي توجهات ليبرالية، وأيضاً بضغط من رؤساء البلديات، وأعضاء ووزراء في كتلة الصهيونية الدينية، وخصوصاً حزب «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده بن غفير، المتهم أساساً بأنه «يشفط» من أصوات ناخبي الأحزاب الحريدية؛ إذ تأتي الأخيرة أنها خسرت المقعد الثامن في أحد مركبات كتلتها، بسبب آلاف الأصوات القليلة من جمهورها، والتي صوّتت لحزب بن غفير في انتخابات الكنيست الأخيرة. فضلاً عما تقدّم، يرى أعضاء في «الليكود» أن الوقت ليس مناسباً لمكافأة حزب «شاس»، وخصوصاً بعد تمديد تهرّب الشبان الحريديين من الخدمة العسكرية، في وقتٍ تتنكر فيه الحكومة للجيش الذي بثّ جنوده وضباطه، وخصوصاً الذين يخدمون في الاحتياط، تحت وطأة تحمّل العبء الأمني وحدهم، ويتكبدون الخسائر الجسيمة، بمقتل وإصابة رفاقهم المقاتلين، وتعطل أعمالهم وروتين حياتهم بسبب الحرب.

وبعد منتصف الليل، وعلى إثر المعارضة الشديدة، اضطر نتنياهو إلى إزالة «قانون الحاخامات» عن جدول الأعمال قبل التصويت عليه بالقراءة الأولى، والتي كان من المفترض أن تجري أمس. وأتى ذلك بعدما فشلت مساعيه في أن يضمن غالبية مؤيدة لمشروع القانون، عبر إخراج عضوي الكنيست من حزبه، طالبي غوتليف وموشيه سعاده، من عضوية لجنة القانون والدستور، بعدما أبديا معارضتهما للمشروع. كذلك، أعلن عضو الكنيست من حزب «عوتسما يهوديت» إيتمار كروبيزر، معارضته للمقترح، ما جعل نتنياهو يعتقد أنه لن تكون هناك غالبية مؤيدة له في اللجنة. وفي هذا الإطار، قال سعاده، للإذاعة العامة الإسرائيلية «كان»، في تصريح لافت، إن «نتنياهو ليس مهتماً بهذا القانون، وقد قال لي ذلك. وهو يريد فقط أن تستمر ولاية هذه الحكومة».

> دفعت إزالة القانون عن جدول الأعمال، بحزب «شاس» إلى التهديد بتفكيك الائتلاف وحل الحكومة

ودفعت إزالة القانون عن جدول الأعمال، بحزب «شاس» إلى التهديد بتفكيك الائتلاف وحل الحكومة، إذ نقلت «هيئة البث العامة الإسرائيلية» (كان 11) عن مصادر في الحزب قولها، إن «تفكيك الائتلاف بشكل كامل هو مجرد مسألة وقت». كما هاجم مسؤولون في «شاس» حزب «الليكود»، واعتبروا، وفقاً لـ«كان 11»، أنه «لا يوجد ائتلاف، ولا توجد طاعة. إنه لأمر محبط أن الليكود هو عبارة عن 35 كتلة منفردة. حلّ الائتلاف الحاكم هو مجرد مسألة وقت فقط». وطبقاً لما نقلته صحيفة «إسرائيل اليوم»، بدورها، حول المحادثة الهاتفية القاسية بين نتنياهو ورئيس «شاس»، أربه درعي، فقد قال الأول للآخير إنه «لا يمكن تمرير ذلك، لا توجد لدّي غالبية»، ورؤساء البلديات يضغطون عليّ. بن غفير لا يصغي إليّ، لا يمكن ذلك». ورداً عليه، صرخ درعي: «لقد فقدت السيطرة. أنت لا تسيطر على شيء. أعشاؤك يفعلون ما يحلو لهم وهذا غير مقبول. إما أنه يوجد ائتلاف أو لا. منذ إقامة الدولة لم تكن هناك حكومة متنكرة للجمهور الحريدي كما فعلت هذه الحكومة».

أمّا «القناة 12» فذكرت أن درعي قال لنتنياهو: «ممنوع أن تتّكل على القائمة المشتركة وعباس، لدينا 64 عضواً»، ليجيب نتنياهو: «ولكنني لا أنجح في إقناع الـ64. هناك متمرّدون في الليكود، إضافة إلى بن غفير»، ليرد درعي بالقول: «إذاً فلتفهمهم ماذا يعني ذلك. منذ سنوات ونحن ننتحر من أجل هذه الحكومة، ولكن ما الذي تريدني أن أقوله للجمهور والحاخامات؟ هل ترى أنه من المعقول أن أقول لهم لقد فقد رئيس الحكومة السيطرة؟». وتقاطعاً مع ما تقدم، أوضحت مصادر «شاس»، لـ«كان 11»، «أننا لن نذهب إلى انتخابات بسبب هذا القانون، رغم أنه يدفعنا إلى هذا الاتجاه»، مشيرين إلى أن «وزراء الحزب سيركزون على العمل في وزاراتهم كي يتمكنوا من إنجاز أكثر ما يمكن إلى حين تفكك الحكومة. وأريه درعي سئم من أن يكون مسؤولاً عن الطاعة في الليكود. فلديهم رئيس للحزب وهو المسؤول عن توجيه أعضاء الكنيست من حزبه، مثلما يجلب درعي أعضاء شاس إلى أي تصويت بالضبط».

«دراما» المساعدات الأميركية - الإسرائيلية: نعم للتجويع المضبوط

غزة - يوسف فارس

أظهرت تسعة أشهر إلا قليلاً من الحرب على قطاع غزة، أن الضغط بالتجويع والحرمان هو أحد الأسلحة التي يستخدمها جيش العدو، على طريق محاولة الإخضاع وكيّ الوعي الجمعي للسكان في محاور القتال. لكنّ الجديد الذي حملته الأسابيع التي شهدت بدء العملية البرية في مدينة رفح جنوبي القطاع، والذي تزامن مع تعطيل عمل المعابر هناك، هو استخدام المساعدات الداخلة من معبري كرم أبو سالم الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال، وبوابة صلاح الدين التي تربط غزة بشبه جزيرة سيناء، كوسيلة للإلهاء، وصناعة مضمون يحشو به المسؤولون الأميركيون والغربيون إحباطاتهم الإعلامية، خصوصاً بعد الإعلان بشكل رسمي عن فشل مشروع «الرصيف البحري العائم» المحاذي لمرفق «تسارِيم» الذي يقسم القطاع إلى جزءين، والذي أقامه الأميركيون. والمشروع المذكور، الذي كلّفت التكهنات حول خطورته وأهدافه، لم ينجح طوال الأيام العشرة التي عمل فيها منذ الإعلان عن بدء تشغيله قبل أكثر من 40 يوماً، على إدخال ما يمكن تمريره في يوم واحد من أيّ من المعابر البرية الحدودية. وفي تصريحات وزارة الخارجية الأميركية والمسؤولين الأوروبيين، تحضر مشكلة المساعدات على أنها أكبر أزمات القطاع، فيما تغيب أزمة مليون ونصف مليون إنسان يعيشون بلا مأوى، تحت الشمس الحارقة، كما تغيب مشكلات القطاع الصحي وكل الخدمات الحيوية. والأهم، أن البحث التفصيلي عن آليات إدخال المساعدات، والتي اختلقت إسرائيل مشكلتها، أصبح الغطاء المناسب الذي يختبئ خلفه الجميع لمداراة العجز، أو حدود السقف المتاح لتقديم موقف متقدّم يتعلق بضرورة وقف الحرب، والذي يسمح بحل كل الأزمات والإشكاليات القائمة.

ولعل آخر التصريحات الإشكالية المثيرة في هذا السياق، هو ما أعلنه جيش الاحتلال، أول من أمس، عن أنه سيتكفّل بنفسه بمهمة توزيع المساعدات، وهو ما يحيطه الكثير من اللاواقعية؛ إذ ليس مفهوماً كيف سيوزّع المساعدات، من دون إطار مدني يتواصل معه، كما أن الجيش الإسرائيلي كان قد أعلن عن هدنة تكتيكية في منطقة عبور شاحنات المساعدات، من السابعة صباحاً وحتى السابعة مساء، غير أنه قصف في مساء اليوم ذاته، عدداً من شاحنات البضائع التجارية التي عبرت من «مسار الهدنة»، وهي في طريقها إلى المناطق الآمنة.

والواقع أن المشكلة الإسرائيلية الحالية هي النظام أو الآلية التي تُوزَّع بها المساعدات في شمال القطاع وجنوبه. إذ يزعم الاحتلال أن عدم وجود بديل فاعل محميّ بقوة أمنية، يعني بالضرورة أن حركة «حماس»، وإن بشكل غير معلن، هي التي تتولى تنظيم آلية توزيع المساعدات. واستمرار الأمر على هذا النحو، إذعان واعتراف بفشل واحد من أهم أهداف الحرب، وهو تقويض قدرات «حماس» الحكومية. كما أن عدم إخالها بشكل مطلق، يساهم في زيادة منسوب الإدانات والاتهامات للعدو بالتجويع، في المحافل الدولية وأوساط حركات التضامن. وعليه، خلصت إسرائيل إلى الحل الحالي القائم، أي وضع النازحين في شمال القطاع وجنوبه، في مساحة رمادية بين التجويع المطلق، وإدخال المساعدات النسبي، حيث لا مجاعة قاسية، ولا أمن غذائياً؛ فيُحرم الأهالي في شمال القطاع مثلاً، من كل أنواع الخضرى والفواكه واللحوم والبقوليات واللازم لتشغيل السيارات والأدوية والمعدات الصحية، ويُسمح فقط بدخول كميات مضبوطة من الطرود الغذائية التي تنحصر ببعض المعلّبات الرديئة، إلى جانب كميات وافرة من الطحين، أي إن الأهالي يتناولون «الخبز الحاف» من دون أي طعام فيه قيمة غذائية.

وفي غضون ذلك، تعطي إسرائيل مساحة للولايات المتحدة لتلميع صورتها ودورها في هذه الحرب، إذ تظهر في دور الحريص الذي يؤدي دوراً محورياً ومباشراً في قضية المساعدات، بينما تُعلن في الوقت ذاته موافقتها على تزويد إسرائيل بالمزيد من شحنات الأسلحة. وهكذا، تتكامل مسرحية التجويع المضبوط والإلهاء، المحكم.

طوفان الأقصى

مآزق سلطة رام الله تتعمّق: الانهيار أقرب

رام الله - أحمد العبد

لا تبدي السلطة الفلسطينية أيّ اكتراث إزاء تزايد التحذيرات الدولية، وحتى تلك الصادرة عن الأوساط الأمنية الإسرائيلية، من مغبّة انهيارها قريباً، في ظلّ توجّه حكومة بنيامين نتنياهو إلى فرض جملة من العقوبات ضدّها. ويبدو أن رام الله لا تزال تراهن على أهمية دورها في «حفظ الاستقرار» في الضفة الغربية، لدفع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلى الضغط على إسرائيل لمنع انهيارها. ومع ذلك، تَظهر السلطة أكثر عجزاً من أيّ وقت مضى، فيما لا تبدي أيّ استعجال لاتّخاذ خطوات لمعالجة سلسلة إخفاقاتها والضغوط التي تتعرّض لها من جانب حكومة الاحتلال المتطرّفة. فحتى إذا نجت من فخّ العقوبات المالية التي تفرضها إسرائيل عليها، فإن المشروع الاستيطاني الذي تشير كل الدلائل إلى أنه يمرّ بفترة ازدهار وتوسُّع، من شأنه أن يزيد تحجيمها. ولا يظهر أن أحداً من «أصحاب المصلحة» يعمل من أجل تغيير الظروف التي قد تقود إلى تلك النتيجة، فيما توسّع حكومة نتنياهو بحث الخطوات التي ستتّخذها ضد سلطة رام الله، سواء على صعيد فرض عقوبات مالية عليها تتمثّل في اقتطاع مزيد من أموال ضرائب المقاصّة، أو لجهة تشريع آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنات الضفة. وفي هذا الإطار، تصوّت حكومة الاحتلال، الأسبوع المقبل، على إجراءات «عقابية» جديدة تستهدف السلطة، بعدما بحث «المجلس السياسي والأمني المصغّر»، الأحد، التصدي لـ«أنشطة السلطة ضدّ إسرائيل» في المحافل الدولية، وتعزيز الاستيطان في الضفة رداً على اعتراف بعض الدول بدولة فلسطينية. وإذ كان يُفترض أن يتم التصويت على هذه الخطوات في الجلسة السابقة للحكومة الموسّعة، إلا أن وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، والمستشارة القانونية للحكومة، طلَبَا مهلة زمنية أخرى لتقديم ملاحظاتهما على بعضها. ويقف وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، خلف المقترحات المشار إليها، معزّزاً بذلك نهجاً كان بدأه منذ فترة طويلة على طريق إضعاف السلطة الفلسطينية وتفكيكها، وتمثلت آخر حلقاته في السعي لإقامة أربع مستوطنات جديدة في الضفة، يُنتظر التصويت عليها أيضاً، بناءً على تعهُّد نتنياهو، في الجلسة المقبلة.

> تَظهر السلطة أكثر عجزاً من أيّ وقت مضى، فيما لا تبدي أيّ استعجال لاتّخاذ خطوات لمعالجة سلسلة إخفاقاتها

وفي الوقت الذي ازدادت فيه تحذيرات الأوساط الأمنية الإسرائيلية من مغبّة انهيار السلطة، وتأثير ذلك على الأوضاع الأمنية في الضفة التي ستكون مرشّحة للانفجار، دخلت أطراف دولية على خطّ التحذير، وآخرها وزير الخارجية النرويجي، أسبن بارث، الذي حذّر من تحقق ذلك الاحتمال خلال الأشهر المقبلة، مشيراً إلى «نقص التمويل واستمرار العنف، بالإضافة إلى عدم السماح لنصف مليون فلسطيني بالعمل في إسرائيل»، مضيفاً: «الوضع بالغ الخطورة. تُحذّرنا السلطة الفلسطينية التي نعمل معها بشكل وثيق من أنها ربّما تنهار هذا الصيف... إذا انهارت، فقد ينتهي بنا الأمر إلى وجود غزة أخرى، وهو ما سيكون مروّعاً للجميع، بمن في ذلك شعب إسرائيل».

وسبق أن حذّر «البنك الدولي» من مواجهة السلطة الفلسطينية مخاطر انهيار مالي مع نضوب الإيرادات، وهو ما يتوافق مع تحذيرات سابقة مماثلة وجّهتها الإدارة الأميركية إلى إسرائيل، ومع تقديرات أمنية أعدّها «الشاباك» للقيادة السياسية، تفيد أيضاً بأن السلطة «على وشك الانهيار»، في ما قد يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد ديونها، بما في ذلك رواتب موظفيها والخدمات المقدّمة لمواطنيها»، ويمكن أن يخلق فوضى على الأرض، ويقوّض الاستقرار القائم حالياً، سواء أكان أمنياً أم على مستوى النظام المدني.

تصاعد اعتداءات المستوطنين، إلى جانب توسعة المشروع الاستيطاني، يفرضان نفسيهما كأمر واقع بوجه سلطة رام الله (أ ف ب)

وكان سموتريتش قد قرّر، الشهر الماضي، عدم تحويل أموال المقاصّة إلى السلطة حتى إشعار آخر، كما عدم تمديد التعويض للبنوك الإسرائيلية التي لديها معاملات مع بنوك فلسطينية نهاية الشهر المقبل، وذلك ردّاً على قرارات النرويج وإسبانيا وإيرلندا الاعتراف بدولة فلسطين. لا بل إن الوزير لم ينتظر ما ستقرّره الحكومة ونفّذ عملياً جزءاً مهمّاً من قراراته، عبر احتجازه هذا الشهر أموال المقاصّة. وتقول السلطة إن إجمالي الأموال المحتجَزة لدى إسرائيل وصل إلى 6 مليارات شيكل (1,6 مليار دولار)، ما أدى إلى وضع مالي صعب جعلها عاجزةً عن دفع رواتب موظفيها كاملةً خلال الأشهر الستة الماضية، في وقت تشير فيه بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى أن الديون المتراكمة على السلطة تجاوزت الـ11 مليار دولار.

وبعيداً من مسألة الانهيار المالي، والذي يُعدّ أحد أبرز المؤشرات إلى احتضار السلطة، فإن تصاعد اعتداءات المستوطنين، إلى جانب توسعة المشروع الاستيطاني، يفرضان نفسيهما كأمر واقع بوجه سلطة رام الله، حتى في حال نجحت الجهود الدولية في إنقاذها ماليّاً. وكان وزير مالية الاحتلال طالب بعقد اجتماع فوري لـ«مجلس التخطيط الاستيطاني» في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) للمصادقة على عشرة آلاف وحدة استيطانية في المستوطنات لتكون جاهزة للتقدّم المهني، بما يشمل المنطقة E1، وإقامة مستوطنة مقابل كل دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، وإعداد خطّة استراتيجية لتخطيط ثلاث مستوطنات، وتطبيق ما نصّ عليه «قانون إلغاء فك الارتباط»، ما يعني عودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية.

تقرير

محاولات حثيثة لإنجاح الاستحواذ
عين أبو ظبي على موانئ عدن... مجدّداً

صنعاء ـ رشيد الحداد

تحاول الإمارات من جديد العودة إلى التحكّم بمصير موانئ عدن المنافسة لموانئ دبي وميناء جبل علي، عبر الأطراف الموالية لها في اليمن، ولا سيما «المجلس الانتقالي الجنوبي» برئاسة عيدروس الزبيدي. وهذه المحاولة تُعدّ الأولى منذ إلغاء اتفاقية الشراكة الموقّعة بين «موانئ دبي» و«مؤسسة عدن لتطوير الموانئ» أواخر أيلول 2012، بضغط شعبي يمني، إلا أنها تتّسم بالخطورة كون «مجموعة موانئ أبو ظبي» التي تفاوض على الصفقة، دخلت عبر الزبيدي، بصفته نائب رئيس «المجلس الرئاسي» أيضاً، وصاحب اليد الطولى في عدن. وحصلت «الأخبار» على نسخة من وثيقة موجّهة من الزبيدي إلى رئيس الحكومة التابعة للتحالف السعودي - الإماراتي، أحمد بن مبارك، طالبه فيها بتسهيل إجراءات تسليم ميناء عدن للإمارات، داعياً إياه إلى سرعة التفاوض مع المجموعة المشار إليها و«مؤسسة عدن لتطوير الموانئ».

> التوقيع على الاتفاقية تحصيل حاصل، إذا لم يتم وقفها من قبل الموالين للسعودية في الحكومة و«الرئاسي»

وأكّد ما جاء في الوثيقة أن الحكومة السابقة برئاسة معين عبد الملك، والتي أقيلت مطلع العام الجاري، قطعت شوطاً في التفاوض مع الجانب الإماراتي، وشكّلت لجنة وزارية خاصة بذلك، وكادت أن تبرم الصفقة مطلع العام الجاري. وأثارت المعلومات عن تجدّد تلك المفاوضات موجة سخط شعبية يمنية ضد الإمارات، وذكّرت بممارسات «موانئ دبي» التي استغلّت اتفاقية سابقة أبرمتها مع الحكومة اليمنية عام 2005، لتدمير موانئ عدن بشكل ممنهج، ما أدى إلى تراجع نشاطها إلى أدنى المستويات. واعتبر المعترضون أن الإمارات تستقوي بـ«الانتقالي» لاستكمال مهمة التدمير.

من جهته، كشف مصدر دبلوماسي يمني مطّلع، لـ«الأخبار»، أن استدعاء الإمارات ابن مبارك إلى أبو ظبي، الشهر الماضي، كان على ذمة صفقة الشراكة المزمعة تلك، مشيراً إلى أن ابن مبارك الذي ظهر في العاصمة الإماراتية في حفل افتتاح أحد الفنادق التابعة لمستثمر يمني، أراد التمويه بشأن الأجندات الخفية للزيارة. ولفت إلى أن وزير النقل في حكومة عدن، القيادي في «الانتقالي»، عبد السلام حميد، هو من يرأس لجنة التفاوض مع «مجموعة موانئ أبو ظبي»، مؤكداً أن التوقيع على الاتفاقية الغامضة صار تحصيلَ حاصل، إذا لم يتم وقف الصفقة من قبل بعض الموالين للسعودية في الحكومة و«المجلس الرئاسي». وأوضحت مصادر حكومية مطّلعة، بدورها، لـ«الأخبار»، أن محاولات «الانتقالي» السيطرة على «مؤسسة عدن لتطوير الموانئ» قبل شهر، تندرج في إطار التهيئة للصفقة.

وفي تعليقه على ذلك، اتهم رئيس المكتب السياسي لـ«المجلس الأعلى للحراك الجنوبي»، عبد الولي الصبيحي، في تصريح إلى «الأخبار»، الإمارات باستغلال الانقسام السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يعيشه اليمن لتحقيق المزيد من المكاسب، أكان عبر الميليشيات الموالية لها التي تسيطر على ميناء بلحاف الذي يُعد أهم ميناء يمني مخصّص لتصدير وتسييل الغاز المسال، أو ميناء الضبة النفطي على سواحل المكلا في محافظة حضرموت، أو موانئ المخا وسقطرى والمهرة، بعد سيطرة الإمارات عبر «الانتقالي» على ميناء قشن الواقع على البحر العربي على سواحل محافظة المهرة شرقي البلاد العام الماضي، بصفقة أبرمتها مع حكومة عدن لاستثمار الميناء لمدة أكثر من 25 عاماً. وحمّل الصبيحي، «المجلس الرئاسي» والحكومة التابعة له، كامل المسؤولية في حال إبرام أي صفقة شراكة مع مجموعة أبو ظبي.

وتعود ممانعة اليمنيين عودة الإمارات لإدارة موانئ عدن، إلى ممارسات تخريبية قامت بها «شركة موانئ دبي» التي أدارت موانئ عدن خلال سبع سنوات، إذ تخلّت الإمارات عن تطوير تلك الموانئ خلال فترة اتفاقية الشراكة بين عامي 2005 و2012، وتنصّلت من كل التزاماتها والتي قُدّرت بنحو 850 مليون دولار. ووفقاً للاتفاقية، تبدأ المرحلة الأولى من التطوير بكلفة 200 مليون دولار فوراً، وتتلخّص في توسعة مساحة خزن الحاويات في المحطة الحالية، وشراء وتركيب رافعات جسرية ومعدات متحركة لمناولة الحاويات، بالإضافة إلى توريد وتركيب منظومة إلكترونية للمحطة، ورصف ساحة الحاويات بحيث يتم رفع الطاقة الاستيعابية من 50 ألف حاوية إلى 900 ألف حاوية في العام أولاً، وتصميم وإنشاء رصيف بطول 400 متر وبعمق لا يقل عن 17 متراً لاستيعاب سفن الحاويات العملاقة، وتركيب رافعات جسرية ورافعات متحرّكة وقاطرات وكل ما يلزم من آليات ومعدات لمناولة الحاويات، تمهيداً لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة حتى 1,8 مليون حاوية في العام.

كما التزمت «موانئ دبي» بتنفيذ مرحلة التطوير الثانية بقيمة 650 مليون دولار، على أن تبدأ فور وصول الطاقة الاستيعابية للمحطة إلى 70%، وفيها يتم إنشاء رصيف بطول 900 متر بحيث يكون لدى المحطة خمسة أرصفة إضافية بعمق 18 متراً، وكذا تركيب كل الرافعات والمعدّات لتشغيل الرصيف من أجل رفع الطاقة الاستيعابية إلى ما بين 3,5 ملايين و5,5 ملايين حاوية في العام. أيضاً، وعدت الشركة بزيادة مراحل التوسعة بحسب زيادة الحركة، إلا أنها دمّرت كل معدّات الميناء السابقة، ودفعت بعدد من خطوط الملاحة العالمية نحو التوقّف، وطردت عمال الموانئ، ورفضت صرف أي مرتبات لهم. وبعد سبع سنوات، تمّ التفاوض في إسطنبول على إنهاء الشراكة، وذلك تحت ضغط انتفاضة 2011، والتي كان تحرير موانئ عدن أحد مطالبها، لتُعوَّض «موانئ دبي» بـ23 مليون دولار، ويُعلَن فض الشراكة.

تقرير

خليفة رومانسكي تتجاوزها
انطلاقة هجومية إلى بغداد

بغداد - فقار فاضل

أثارت تصريحات مرشّحة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لمنصب السفير الأميركي لدى العراق، تريسي آن جاكوبسون، خلفاً للسفيرة المثيرة للجدل، إلينا رومانسكي، موجة من الغضب في الأوساط الرسمية والشعبية العراقية، وذلك بعد تدخّلها في شؤون هذا البلد وعلاقته مع بلدان مجاورة، فيما أكدت فصائل المقاومة أنها ستقف ضدّ مجيئها إلى بغداد. وكانت جاكوبسون قد هاجمت فصائل المقاومة العراقية وما وصفته بـ«النفوذ الإيراني الخبيث والمزعزع لاستقرار البلاد»، لتستنكر الحكومة العراقية تصريحاتها، ويعتبر المستشار الأمني لرئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن حديثها لا يتناسب ومهامها الدبلوماسية. وقال المستشار خالد اليعقوبي، في بيان نشره على «إكس»: «استمعنا إلى جلسة الاستماع الخاصة بالمرشّحة لمنصب سفيرة واشنطن في بغداد وما فيها من عدم فهم واضح للعراق الجديد المتعافي، وتدخّل في شؤونه الداخلية وإساءة إلى جيرانه». وأضاف أن «على المرشحة أن تعي حقيقة واضحة، هي أن مهمتها المرتقبة محدّدة في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الواضحة»، متابعاً «أننا نتطلّع إلى أداء يعزّز العلاقة الجيدة بين البلدين، خصوصاً أننا مقبلون على علاقات ثنائية تصون التضحيات العظيمة التي قُدّمت للانتصار على الإرهاب».

ويرى مراقبون أن تصريحات جاكوبسون تمثّل سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه العراق، وذلك بعد طلب الأخير تغيير شكل العلاقة الثنائية بين البلدين، وإعلانه انتفاء الحاجة إلى بقاء قوات «التحالف الدولي» في البلاد. وفجّرت تلك التصريحات سيلاً من الانتقادات لسياسة الولايات المتحدة، التي يرى القيادي في «الحشد الشعبي»، علي الموسوي، في حديث إلى «الأخبار»، أنها «لا تريد الخير للعراق، وهمّها الوحيد هو مصلحتها ومصلحة إسرائيل في المنطقة»، معتبراً تصريحات السفيرة انتهاكاً للسيادة العراقية. ويؤكد أنّ «العراق حكومة وشعباً يرفض المجيء بسفيرة كهذه، تريد إشاعة الفوضى في البلاد بعد أن حقّقت استقراراً غير مسبوق»، مضيفاً أن «تصريحاتها الهجومية تنمّ عن همجية الإدارة الأميركية ورئيسها بايدن الذي يريد كسب أصوات انتخابية بذريعة خطر نفوذ إيران على العراق ووجود تنظيم داعش الإرهابي». ويدعو القيادي الحكومة والبرلمان إلى «اتخاذ موقف يتناسب مع حجم وتاريخ العراق، فضلاً عن طرد سفيرة واشنطن من البلاد، كونها تريد إذكاء الفتنة والفرقة بين مكوّناته».

بدوره، يرى النائب عن حركة «الصادقون» النيابية، الجناح السياسي لـ«عصائب أهل الحق»، حسن سالم، أنّ «السفارة الأميركية في العراق عملها ليس دبلوماسياً وإنما هي وكر للعمليات المشبوهة والاستخبارية، وكذلك تعمل على تهديم المجتمع العراقي». ويعتبر، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «تصريحات السفيرة الجديدة ما هي إلا تكريس لسياسة أميركا الرعناء، فهي تحاول التدخل في الشأن العراقي من أجل مصالح معينة، لكن موقفنا ثابت ورافض للوجود الأميركي الذي يعاني العراق من دمار بسببه». ويلفت سالم إلى أن «الفصائل المسلّحة والحشد الشعبي ملتزمان بالقوانين، على العكس من العدوان الأميركي وممارساته الإرهابية بحق قادتنا ومقاتلينا، وهذا يستوجب على الحكومة أن تتخذ موقفاً حيال التصريحات المشينة للسفيرة وتهجّمها على العراق وأصدقائه، ومساسها بسيادة البلاد».

وفي الاتجاه نفسه، يرى السياسي العراقي، عائد الهلالي، أن «موقف الحكومة كان صائباً من خلال رفضها القاطع لتصريحات المرشحة لسفيرة واشنطن في بغداد. فضلاً عن ذلك، فإنّ غالبية الفصائل تنتمي إلى هيئة الحشد الشعبي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقائد العام للقوات المسلحة، والعراق حالياً يتمتع باستقلالية تامة». ويشير الهلالي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أنّ «العراق في الوقت الحالي يختلف عن السابق، فلديه تعاملات وصداقات مع جميع الدول، وفي كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن اعتدال سياسته الخارجية. وبالتالي، لا السفيرة ولا بلدها يصنعان القرار السياسي في العراق، فهناك دولة ومؤسسات وحكومة هي من تقرّر مصير البلاد». ويرى أن «الحكومة الحالية بدأت تتقدّم على صعيد رسم علاقاتها الخارجية بما يخدم مصلحة العراق، لكن مثل هذه التصريحات تعكّر صفو العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة والاتفاقات المبرمة بين الطرفين على مستوى الاقتصاد والطاقة وغيرهما».

شرطي يسجّل سلاحاً فردياً لمواطن في منطقة المشتل في بغداد أثناء حملة حكومية لتسجيل الأسلحة التي بحوزة مواطنين (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ صور
في ملف المعاملة التنفيذية رقم 296/2023 قررت الرئاسة إبلاغ المنفذ عليه محمد محمود سرور بوجوب الحضور إلى قلم الدائرة لتبلغ الإنذار التنفيذي ومرفقاته والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا اعتبر كل تبليغ لك ضمن قلم الدائرة قانونياً.
رئيس القلم أسيل برجي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب السيد سميح إبراهيم العجمي بصفته وكيلاً عن فؤاد حمزه الكردي سند تمليك بدل عن ضائع باسم شركة إنماء الريف اللبناني ش.م.ل. بحصصهم بالعقارات 754 و756 و758 و757 مكسه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب انطوان الياس أبو عزي بحصته وبحصص مُوكليه جوزف وميشال الياس أبو عزي سندات تمليك بدل عن ضائع بحصصهم بالعقار رقم 1277 خربة قنافار وطلب اميل الياس أبو عزي سند تمليك بدل عن ضائع بحصته بالعقار 1277 خربة قنافار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في البقاع الغربي
ربى الدغيدي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب السيد سميح إبراهيم العجمي بصفته مُفوضاً بعقد الانتقال سند تمليك بدل عن ضائع للمُورث محمد مصطفى فرحات بحصته بالعقار رقم 1005 تويته
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب السيد نيازي حسين ناصر الدين بصفته وكيلاً عن إيلي أنيس فيكاني سند تمليك بدل عن ضائع لمُورث المُوكل أنيس عبدالله الفيكاني بحصته بالعقار رقم 1071 رياق.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
عن وضع جداول التكاليف الأساسية قيد التحصيل
يُعلن رئيس بلدية مدينة الشويفات عن وضع جداول التكاليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن العام 2024 وما قبلها قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60.
أولاً: على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية، وذلك عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم 88/60.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية 88/60 تُفرض غرامة تأخير قدرها 2% عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
الشويفات في 2024/6/20
نائب رئيس بلدية مدينة الشويفات
شديد الياس حنا
التكليف 126

خلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/5/28 على المُتهم أحمد حسن بداح جنسيته اللبنانية محل إقامته بيت ليف والدته هيام تولد 1995 سجل 67/بيت ليف أوقف غيابياً بتاريخ 2020/1/16 ولا يزال فار بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم احمد حسن بداح المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادتين 640/639 عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة سبع سنوات سنداً للأولى وبتشديدها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بحقه سنداً للثانية، وبإدانته سنداً لأحكام المادة 72 أسلحة وبحبسه لمُدة ستة أشهر وبإدغام العُقوبتين المذكورتين عملاً بأحكام المادة 205 عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والعائدة للجناية وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم والنفقات كافة.
وفقاً للمواد 640/639 عُقوبات و72 أسلحة من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية سرقة ليلاً باستعمال السلاح
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
في 4 حزيران 2024
رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 128

خلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/5/28 على المُتهم حسين محمد زلغوط جنسيته اللبنانية محل إقامته بيت ليف والدته جميلة تولد 1993 سجل 21/بيت ليف أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/30 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم حسين محمد زلغوط المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 638 عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤقتة بحقه لمُدة عشر سنوات واعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وبتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب ونشر الحكم أصولاً وبإبلاغ ذلك ممن يلزم وتدريكه الرسوم كافة.
وفقاً للمواد 638 من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية سرقة
وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
في 4 حزيران 2024
رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 128

خلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2024/5/28 على المُتهم عباس علي فرج جنسيته اللبنانية محل إقامته بيت ليف والدته وفاء تولد 2000 سجل 14/بيت ليف أوقف غيابياً بتاريخ 2023/11/28 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية تجريم المُتهم عباس علي فرج المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة 638 عُقوبات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بحقه لمُدة عشر سنوات وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حقوقه المدنية وبمنعه طيلة مُدة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا المُتعلق منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب ونشر الحُكم أصولاً وإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم كافة.
وفقاً للمواد 638 من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية سرقة
وقررت إسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
في 4 حزيران 2024
رئيس محكمة جنايات النبطية
التكليف 128

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر الجمعية العُمومية العادية تاريخ 2024/6/10 تقرر بتاريخ 2024/6/12 حل وشطب شركة كيكومو إنترناسيونال (هولدنغ) ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مُديرها السيد رالف بتريك نادر من قيود السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 1903473 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 3292885.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه أو مُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر جمعية شركاء تاريخ 2024/4/16 تقرر بتاريخ 2024/6/3 حل وشطب شركة وايت سبتاتيل (الحاج وشركاه) توصية بسيطة من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة تحت الرقم /7476/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /225032/ يُوقع عنها أسعد جرجس منصور الحاج.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه ومُلاحظاته في خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف – مارلين دميان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب السيد حسن أحمد بزي بصفته وكيل عن حنا انطونيوس سركيس سند تمليك بدل عن ضائع باسم حنا انطونيوس سركيس بالعقار رقم /258/ القسم 13 منطقة عين المريسة العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت سهام علي عبدالله بصفتها وكيلة عن زينة إبراهيم المصري بصفتها وكيلة عن الحسنى عدنان ياسين ونصرت عدنان ياسين بصفتهم أحد ورثة عدنان توفيق ياسين سند تمليك بدل عن ضائع باسم المتوفي/ عدنان توفيق ياسين بالقسم 16 و17 A من العقار 86 منطقة المصيطبه والعقار 2261 منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي وليم جوزف عارج سعادة بوكالة المحامي انطوان نجيم باستدعاء سُجل بالرقم 2024/99 يطلب فيه شطب إشارة دعوى مُقدمة لمحكمة بداية جبل لبنان رقم 1082 تاريخ 1963/5/18 من جمعية المرسلين اللبنانيين ضد جوزف سعاده تطلب فائدة المبلغ وإثبات الحجز وتحويله إلى حجز تنفيذي، يومي 1045 تاريخ 1963/5/27 عن العقار 440 غوسطا العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

رادار

«المصالحة» السياسية انعكست على سوق الدراما

mbc تعود إلى الشام... يصطفل قانون قيصر!

بعد سنوات من الجفاء والقطيعة بسبب الحرب السورية، تعود السعودية إلى دمشق، وهذه المرة من باب الدراما المعرّبة. جاء تلك الخطوة بعدما عراقيل خلال تصوير مشاريعها في تركيا، وقررت التفتيش عن بلد آخر لإنتاج أعمالها وتقديمها. كانت الشام على قائمة حسابات الشبكة، بينما mbc واجهت غاب لبنان لأسباب سياسية وأمنية

زكية الديراني

ما أفسدته السياسة يُصلحه الفنّ! هكذا يمكن وصف العلاقة بين السعودية وسوريا، وسط كلام عن انطلاق التحضيرات لعودة شبكة mbc إلى دمشق، بعد سنوات من الغياب إثر الحرب السورية وتوتّر العلاقة فيها. هذه المرة سيكون تفعيل الصلحة بين البلدين، من باب تصوير المسلسلات وإنتاجها في دمشق. صحيح أن الإنتاج السعودي لم يغب عن الدراما السورية أبداً، وكان يتم تنفيذه عبر شركات الإنتاج السورية واللبنانية (صبّاح إخوان)، أبرزها مسلسلا «الزند» و«تاج» للسوري تيم حسن، لكن لدى الحديث عن عودة mbc إلى دمشق بشكل مباشر، فهنا يكون كلام آخر.

قبل اندلاع الحرب السورية، أي قبل 14 عاماً، كانت دمشق ملاذاً للإعلاميين والفنانين العرب والخليجيين، ومرتعاً للنجوم الذين يتنقّلون بين مقاهيها الشعبية وأحيائها التراثية. لكن الحرب كانت مفصلاً في تلك العلاقة التي تدهورت سريعاً، ووصلت إلى حدّ القطيعة بين الطرفين، وانعكست سلباً على الفنّ والدراما، قبل أن ينقسم النجوم السوريون بين معارضة وموالاة، وتستقرّ غالبيتهم خارج بلادها. عندها، راحت mbc تدعم النجوم المعارضين وتفتح لهم برامج المواهب لديها («ذا فويس» و«أراب أيدول»...)، وتدرّ الأموال على مشاريع كانت مجرّد فقاعات. مع هدوء نيران الحرب في السنوات الخمس الأخيرة، بدأ الهمس السياسي يتفاعل بين دمشق والرياض، ليبشّر بمحاولات استئناف العلاقة وطيّ صفحة الماضي، أخرها في شهر أيار (مايو) الماضي عندما عُيّنت السعودية فيصل المجفل، سفيراً لها في سوريا.

> **زار دمشق فريقٌ من صنّاع الدراما المشتركة وقدّم اقتراحاته إلى السوريين**

راحت التساؤلات تُطرح حول تأثير الخطوة السياسية على العلاقة بين البلدين على جميع المستويات الفنية والاقتصادية...

ويبدو أنّ انعكاس المصالحة السياسية بين البلدين بدأ بالظهور تباعاً، وكان الفنّ أول مدماك في تلك الصلحة، مع العلم أن الدراما السورية تحاول النهوض من موتها السريري، وربما تكون السعودية اليد التي ستنتشلها من سباتها. إذ ينتشر كلام عن عودة السعوديين إلى الشام من باب الدراما المعرّبة المأخوذة عن الفورما التركي التي تبنّتها mbc منذ عام 2019 مع «عروس بيروت» الذي يعدّ النسخة العربية من «عروس إسطنبول». لاحقاً كرّت سبحة المشاريع المعرّبة التي لعب بطولتها نجوم سوريون ولبنانيون، وانتجتها شركة media O3 التابعة لـ mbc التي تملك فرعاً لها في تركيا. تلك المشاريع كانت تُصوّر في مدينة إسطنبول ويشرف عليها فريق تركي وسوري وتوضع لها ميزانية ضخمة، مع العلم أنّ غالبية المسلسلات التركية كانت تتم دبلجتها إلى اللهجة السورية، وعُرضت قبل سنوات على القنوات العربية.

في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّه في ظلّ التطورات السياسية الحالية، تلقّى السوريون عرضاً من mbc يقضي بتصوير الدراما المعرّبة في دمشق. وتشير المصادر إلى أنّ فريقاً من القائمين على تلك المسلسلات زار دمشق أخيراً واجتمع بصنّاع الدراما هناك، عارضاً عليهم تسهيل عمليات التصوير للانتقال من تركيا إلى سوريا، على أن يكون مسلسل «إيزيل» الذي سيلعب بطولته باسل خياط ومجموعة نجوم سيُعلن عنهم قريباً، أول تلك المشاريع التي تدور كاميراتها في سوريا. ويتم تحضير «إيزيل» بسرّية، لأن العمل سيكون مفصلياً في مستقبل الدراما المعرّبة، وتحديداً بعد فشلها في غالبية نسخاتها، آخرها مسلسل «لعبة حب» الذي جمع النجوم السوريين معتصم النهار ونور علي وشكران مرتجى وغيرهم، والمأخوذ عن مسلسل «حبّ للإيجار». كما أنّ دعسة خياط كانت ناقصة في الدراما المعرّبة، بعد فشله في مسلسل «الثمن» (مأخوذ عن المسلسل التركي «ويبقى الحب») الذي جمعه مع اللبنانية رزان جمال.

على الضفة نفسها، تكشف المعلومات أنّ mbc تعرّضت أخيراً لمشكلات خلال تصوير مشاريعها في تركيا، على رأسها صعوبة حصول الممثلين اللبنانيين والسوريين على إقامات العمل. كذلك، فرضت تركيا ضرائب جديدة على صنّاع الدراما على أراضيها، إلى جانب ارتفاع كلفة التصوير وسط ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة التركية.

وتشير المصادر إلى أنه وسط الضغوط التركية، راح صنّاع الدراما المعرّبة يفتشون عن حلول للمشكلات، فكان قرارهم تغيير مكان التصوير والانتقال إلى مكان آخر. وكان أمام السعوديين ثلاثة خيارات للتصوير، هي اليونان وسوريا ولبنان. جاء اختيار اليونان لقربها من تركيا، لأنّ فريق التصوير التركي سيبقى حاضراً في المشاريع. لكن تلك الخطوة تعرقلت بسبب صعوبة حصول الفريق اللبناني والسوري على تأشيرة «شنغن» لدخول اليونان، فأسقط هذا الخيار لمصلحة التوجّه إلى سوريا، خصوصاً أنّ الوضع الأمني والسياسي في لبنان لا يشجّع على تصوير الأعمال فيه. وتلفت المعلومات إلى أنّ السعوديين قدّموا اقتراحاتهم إلى السوريين، وينتظرون حالياً جوابهم. لكن السؤال الأهم: كيف سيتم التعاون المالي بين الطرفين في ظلّ عقوبات «قانون قيصر» على سوريا؟ توضح المعلومات أنّ الاتفاق السياسي هو الأهمّ في هذه العملية، إذ يمكن بالتالي التحايل على قانون قيصر بطرق شتّى.

ومع تصدّر سوريا المشهد الدرامي، طُرحت علامات استفهام حول مستقبل مشاركة الممثلين اللبنانيين في الدراما المعرّبة، خصوصاً أنّ أجور اللبنانيين أقل بكثير من زملائهم السوريين الذين يستحوذون على تلك المشاريع. مع العلم أن مستقبل الدراما اللبنانية على المحكّ أيضاً، إذ تغيب عن السباق بعد فورة موضة الدراما المعرّبة والمشتركة. ليست الدراما اللبنانية وحدها في عنق الزجاجة، بل أيضاً الدراما المشتركة التي تعيش مخاضها العسير في العامين الأخيرين بعدما خفّ وهجها في ظل انتشار المسلسلات القصيرة.

باختصار، تشهد الساحة الدرامية عملية خلط أوراق، ويبقى السؤال الأهم: لماذا يغيب لبنان عن حسابات القائمين على شبكة mbc؟ وهل ستتم عرقلة انتقال الدراما المعرّبة إلى سوريا وبالتالي تكون بيروت البديل؟ مع العلم أنّ العاصمة اللبنانية كانت الشرارة الأولى لنجاح البرامج التي عرضتها mbc وحققت جماهيرية واسعة لم تعرفها سابقاً، سواء في لندن حيث انطلقت mbc أو في دبي حيث كان مركزها الأساسي.

(نهاد علم الدين)

رحيل

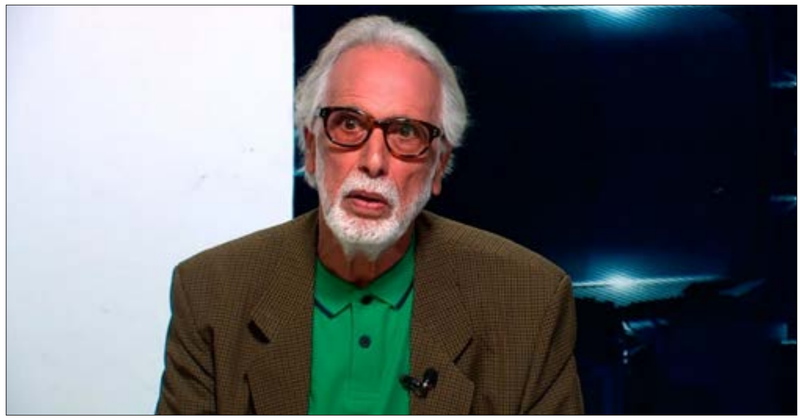

خميس الخيّاطي... تونسيّ بروح عربية

تونس ــ نور الدين بالطيب

خيّم صمت عميق وحزن ثقيل ظهر الثلاثاء على الشارع الثقافي والإعلامي في تونس بعد رحيل الناقد السينمائي البارز خميس الخياطي (1946 ـ 2024) على إثر معاناة مع المرض عاشها في صمت وشجاعة. وكان الخياطي قامة عربية نجح في نحت مسيرة نقدية في مجال السينما خصوصاً. غادر قريته «القصور» التي ولد فيها في الشمال الغربي من ضواحي مدينة الكاف التي اشتهرت بالموسيقى والمسرح. وبعد الدراسة الثانوية بين الكاف والعاصمة تونس، سافر إلى باريس التي عاش فيها من أواخر الستينيات إلى مطلع التسعينيات عندما قرّر العودة النهائية إلى تونس بعد مسيرة ثقافية ومهنية ناجحة في عاصمة الأنوار.

حاز الخيّاطي الدكتوراه في علم الاجتماع بأطروحة حول سينما صلاح أبو سيف، لكن أضواء السينما وحركية الصحافة اختطفته من صرامة أروقة الجامعات، ففضّل الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي على التدريس، فخاض محطّات مهنية بارزة من بينها المساهمة في تأسيس مجلّة «اليوم السّابع» في باريس والإنتاج والتقديم في إذاعة «فرنسا الثقافية» والعمل في القسم الإعلامي في «معهد العالم العربي» في باريس.

وعندما عاد إلى تونس، لم ينقطع عن المساهمة الفاعلة في الحياة الثقافية، فعمل مراسلاً طوال سنوات لإذاعة «مونت كارلو» وأنتج للتلفزة التونسية برامج سينمائية في أكثر من فترة وانتمى إلى هيئة «أيام قرطاج السينمائية»، أعرق مهرجانات السينما في أفريقيا والعالم العربي، ولم ينقطع عن الكتابة في منابر عربية وتونسية. وفي هذه الرحلة الطويلة، قدّم خميس الخياطي مجموعة من أبرز الكتب النقدية باللغتين العربية والفرنسية نذكر منها: «تسريب الرّمل»، و«فلسطين في السينما»، و«النقد السينمائي»، و«عن السينما المصرية»، و«صلاح أبو سيف ـ المخرج المصري»، و«السينمات العربية»، و«بحثاً عن الصورة»، و«من بلدي»، و«أيام قرطاج السينمائية +50 : ذاكرة خصبة» ومن الإنجازات التي قام بها خميس الخياطي إهداء جزء من مكتبته إلى المكتبة السينمائية في «مدينة الثقافة الشاذلي القليبي» التي تولّت رقمنة الأرشيف النادر من صور وأفلام وأشرطة فيديو وتسجيلات مع عدد كبير من السينمائيين العرب والفرنسيين، ونظّمت معرض صور نادرة من أرشيفه في المكتبة السينمائية، وأصدرت كتاباً بعنوان «شغف الصورة» قبل عامين.

رحيل خميس الخياطي ليس خسارة لتونس فقط، بل للثقافة العربية أيضاً، فقد كان الخياطي تونسياً بروح عربية.

أمسية

غبريال عبد النور... زوربا اليوناني في ربوع المتحف الوطني

هالة نهرا

يُحيي الفنان والتينور غبريال عبد النور، مساء اليوم (عند الساعة الثامنة)، حفلة في المتحف الوطني في بيروت، برعاية وزير الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى، بدعوة من «منتدى شاعر الكورة الخضراء عبدالله شحاده الثقافي». تقول لنا مؤسّسة المنتدى الأدبية والمهندسة ميراي شحادة إنّ مدّة الأمسية ساعة فقط لا غير. وقبل اعتلاء عبد النور الخشبة، ستتلو ميراي شحادة كلمةً خاصة بالمناسبة. توضح شحادة لنا أنّ «منتدى شاعر الكورة الخضراء» يقيم هذه الحفلة «في ليلة عيد الأب وعيد الموسيقى». علماً أنّ والدها هو شاعر الكورة الخضراء (الراحل عبد الله شحادة)، وهي تعقد دوماً أنشطة ثقافية وتُصدر كتباً باسمه عبر هذه الجمعية الثقافية التي لا تبغي الربح. «لذلك أحببتُ وأردتُ أن تكون الأمسية الفنية تحيةً باللحن والكلمة المُؤسَّقة والمغنّاة بصوت غبريال عبد النور في مكان راقٍ جداً في لبنان، وأن تتدثر برسالة». أمسياتٌ مماثلة لا تكون مجانية عادةً، لكنّ ميراي شحادة أصرّت على أن تكون مجانية، وقد تعاونت مع غبريال من أجل ذلك لإتاحة الفرصة للجمهور لمشاهدة الفن الجميل. وتردف قائلةً: «مهما يكُن حجم الدمار والخراب في ظلّ تأزُّم الحالة في لبنان، فمحاولة اجتراح فضاء يصون جمالاً معيّناً لعاصمتنا وبلدنا ومحافظاته أمرٌ ضروري».

يصل عدد المقاعد في القاعة إلى 220، وقد أخبرتْنا ميراي شحادة أنّ غبريال سيؤدّي أعمالاً وأغنيات من ريبرتواره الذي يضمّ قصائد (مغنّاة) لجبران خليل جبران، وإلياس ناصر، وباسمة بطولي، وأدونيس، وندى عبد النور، ومحمود عثمان، وقيصر مخايل... كذلك، سيؤدّي أعمالاً غنائية من ألحان إيلي شويري، ومن ألحانه، ومن ألحان مصطفى مليس، إضافةً إلى ألحان عالمية. ستتخلّل الحفلة تحية للفنان زكي ناصيف، وتحية أخرى إلى كبار الموسيقيين اليونانيين، منهم ديميتريس ميتروبانوس، وميكيس ثيودوراكيس، وغريغوريس بيثيكوتسيس.

خلال تأديته الأغنيات اليونانية، سوف ترافق عبد النور فرقة Greek Community of Beirut في لوحات فولكلورية راقصة مميزة منها «سيرتاكي» Sirtaki (رقصة يونانية اكتسبت شهرتها وشعبيّتها في العالم في فيلم «زوربا اليوناني» ـ 1964)، وZeibekiko (رقصة فولكلورية يونانية). والجدير ذكره أنّ طارق زهر سيرافق غبريال على الصوت والإضاءة، ويُعِد صاحب «مجد لبنان» الجمهور بأمسية استثنائية، فصوت عبد النور قوي ورخيم، وحنجرته زاخرة بالتعبيرات، يجيد الشدو بلغات مختلفة، ويتأرجح بين مروحة واسعة من الأنماط والألوان الغنائية من الغناء الغربي والحديث، إلى الشرقي، والمشرقي العربي المقامي، والترانيم، والغناء الصوفي، وسواها.

تتخلّل الحفلة تحية لزكي ناصيف ولكبار الموسيقيين اليونانيين

أمسية غبريال عبد النور: س: 20:00 مساء اليوم ـ المتحف الوطني في بيروت

الأخبار
al-akhbar
الخميس 20 حزيران 2024 العدد 5226

هوامش على دفتر «الطوفان»

وقفة تضامنية اليوم أمام السفارة الفرنسية في بيروت
«الطوفان» سيحرّر جورج إبراهيم عبد الله

أصدرت «الحملة الوطنيّة لتحرير المناضل جورج عبد الله» أخيراً بياناً أشادت فيه بقرار الحكومة اللبنانيّة بتكليف وزارة العدل للضغط على السلطات الفرنسيّة من أجل الإفراج عن الرهينة في السجون الفرنسية المناضل جورج إبراهيم عبد الله. وجاء في البيان: «توقفت الحملة الوطنية لتحرير المناضل جورج عبد الله باهتمام، أمام قرار الحكومة اللبنانيّة بتكليف وزارة العدل الطلب من السلطات الفرنسيّة الإفراج عن جورج بعدما «أنهى محكوميته». فلطالما اعتبرت الحملة أنّ واجبات الدولة الدفاع عن مواطنيها، وخصوصاً تجاه مقاوم أمضى سنين عمره وهو يدافع عن تحرير بلاده». واعتبرت الحملة أنّ هذا القرار هو «تأكيد لمعنى الصمود الذي أبداه المناضل جورج عبد الله على مدى سنوات اعتقاله الأربعين، متمسكاً بشرعيّة المقاومة في وجه الاحتلال، ومعبّراً كل يوم عن تأييده للمقاومة التي تُحرّر الأرض وتستعيد حريّة الأسرى والمعتقلين». وأشارت في بيانها إلى القوّة التي تتمتع بها الحكومة اللبنانيّة في الوقت الحالي، بفضل «المقاومة في فلسطين ولبنان والمنطقة عموماً، التي باتت في موقع فرض الشروط على المحتل الإسرائيلي وداعميه». ودعت «الحكومة اللبنانيّة إلى الإفادة من هذا الواقع للضغط على الحكومة الفرنسيّة من أجل الإفراج الفوري عن المناضل جورج عبد الله، خصوصاً بعدما بالغت في التنصّل من كل ادّعاءاتها حول دولة القانون وفصل السلطات، بفعل استمرارها في اعتقاله خلافاً للقانون الفرنسي بالذات، وعلى غرار محاكم التفتيش في القرون الوسطى، تسعى إلى تغيير عقل وإرادة وموقف الأسير من العدوانيّة الصهيونيّة على بلاده، في تعبير صارخ عن انحيازها للكيان المحتل واعتباره «نموذجاً للديمقراطية في الشرق الأوسط»، وهو ما ظهر أخيراً في التضييق على الأنشطة والمواقف الشاجبة لحرب الإبادة في غزّة وفلسطين، وعدوانها على لبنان والمنطقة، ومحاولات تجريم المناضلين تحت لافتة معاداة السامية». وأكدت الحملة أنّها «كحال عدد من اللجان والمنظمات في فرنسا وغيرها، تمزج بين المطالبة بتحرير الأسير عبد الله وشجب العدوانية الصهيونيّة». وختمت الحملة بالدعوة إلى المشاركة في «وقفة تضامنيّة مع الأسير بالتنسيق مع «طلاب ضد الاحتلال» عند الخامسة والنصف من عصر اليوم أمام السفارة الفرنسيّة في بيروت.

مفكرة

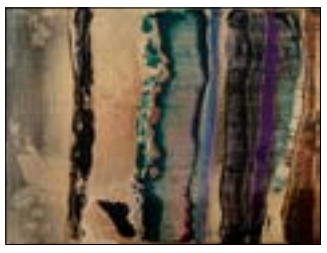

زاد ملتقى
«يصلّي للظلام»

«يمكن للأشكال والألوان غير المتوقعة أن تكشف عن نفسها لنا بوضوح. والرسم هو تعلّم السماح لحالة اللايقين بالظهور». هكذا يصف الفنّان اللبناني زاد ملتقى، الهدف من إنجازه اللوحات الفنيّة التي تُقدّم في معرضه الفردي الجديد في غاليري «تانيت». تَنقّل ملتقى بين وسائط الفن المتعددة، ليشتمل معرضه الجديد الذي يُفتتح في 24 حزيران (يونيو)، على لوحات تجريديّة منفذة بموادّ متنوّعة تحمل عنوان «صلاة للظلام». يرى ملتقى أنّ هذه اللوحات تُمثل «رحلة استكشافيّة داخل الروحانيّة الخامدة».

معرض «صلاة للظلام»: 24 حزيران (يونيو) - الساعة السادسة عصراً - غاليري «تانيت» (مار مخايل). للاستعلام: 71/328814

هيّا نحتفل بعيد الموسيقى

يأتي عيد الموسيقى العالمي في 21 حزيران (يونيو) ليتوّج أهميتها للإنسان. قررت «جمعيّة السبيل: الثقافة للجميع» بالتعاون مع «خدمة السِلم الأهلي في لبنان»، الاحتفال بهذا العيد، وفتح أبواب «المكتبة العامة لبلديّة بيروت» لاستقبال الزوّار مجاناً من الأعمار كافة للاحتفال معهم بالموسيقى. ونظراً إلى أهميّة التفاعل الموسيقي في تطوير مهارات الصغار من ناحية الاتصال والتواصل والتعبير، ستبدأ الأنشطة مع الحكواتيّة نتالي صبّاغ والمُنشط سامي موسى. هكذا، سيتعرف الأطفال معهم إلى الموسيقى عبر قصص وأنشطة يدويّة. ثمّ يحضر الموسيقي أحمد الأسود ليعرّف الأطفال إلى السلّم الموسيقي وإيقاعاته. أمّا الموسيقي والمغنّي فراس العنداري (الصورة)، فسيختتم الأنشطة، بجلسة «مقامات وضروب»، يستحضر عبرها نماذج من تراث الموسيقى العربيّة والمقاميّة الأصيلة من الشام ومصر والمغرب العربي، ليجود على الحضور بالموشحات والأدوار والتواشيح. ويرافق العنداري في عرضه الحي، مجدي زين الدين (إيقاع وبطانة) وهاشم عبد القادر (غناء وتفريد).

عيد الموسيقى: غداً - الساعة الرابعة بعد الظهر - «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة). للاستعلام: 01/664647

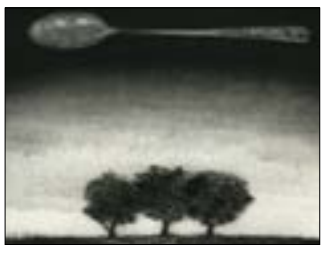

حسّان زهر الدين
«يحفر» الضوء

«يساعدني الحفر على خلق عالم سِمته الأولى هي التقشّف، حيث الحجم محدود وكذلك الألوان»، هكذا يصف الفنّان حسّان زهر الدين، أعمال الحفر التي يقدمها في معرضه الجديد الذي تنظّمه Art Design Lebanon في شقّة Labyrinthe تحت عنوان «حفر». في أعماله المعروضة، يكتفي زهر الدين برصد الضوء الخافت على الأسطح وامتداد ظله، وهو يعتمد على المعالجة الأوّلية والمباشرة، حيث تحاول اليد بقدر استطاعتها، التحكم في أدوات الحفر الحادّة وعدم الحياد عن الخطّ الذي ترسمه العين.

معرض «حفر»: حتى 6 تموز (يوليو) - شقّة Labyrinthe (شارع جرجي زيدان، الأشرفية) للاستعلام: 03/775199

على بالي

أسعد أبو خليك

قرى الجنوب وبلداته تحترق، كما تحترق قرى وبلدات في شمال فلسطين. العدوّ - كعادته - هو الذي بادر إلى سلاح الحرق. لم نكن - نحن العرب - في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي إلا في موقع الردّ بالمثل، وهذا يشمل ضرب أهداف مدنيّة. في هذه الحرب، أظهرت المقاومة مستوى رفيعاً من القتال الأخلاقي الذي ركّز على ضرب أهداف عسكريّة بحت في الوقت الذي قتل العدوّ لنا أكثر من خمسين مدنياً ومدنيّة. والحرائق تنتشر لأن العدوّ يريد أن تصبح أرضنا جرداء كي يرى تحرّكات المقاومة من دون عوائق. وهو أيضاً يستهدف الحياة المدنيّة: قضى العدوّ على أكثر من نصف الأراضي الزراعيّة في قطاع غزة. يريد العدوّ حرمان العرب المحيطين به من حقّ العيش العادي. يريد أراضيَ قاحلة خالية من السكان حوله. الاستفظاع في لبنان - على المستوى الشعبي - إزاء العدوان ضعيف جداً، خصوصاً في أوساط المجتمع المدني وجمعيّات ووسائل إعلام سوروس والناتو. هناك عدد من دكاكين حقوق الإنسان وفروع لدكاكين منظمات غربيّة لحقوق الإنسان وأقطابها وعناصرها صامتون عن غزة. أي معنى لحقوق الإنسان إذا كان لا يتضمّن إدانة حرب إبادة لا سابق لها في منطقتنا؟ لم يسبق في تاريخ الصراع أن قتل طرف عشرات الآلاف في غضون أشهر. والمُلفت أنّ جماعة التغيير والثورة والناتو واليمين الانعزالي التقليدي لم تلحظ من الحرائق في الجنوب إلا حريق رميش. هل لهؤلاء تعريف لجنوب لبنان يخلو من وجود شيعة فيه؟ هل إنّ حلم طرد الشيعة الذي راود كل هؤلاء في حرب تمّوز يتجدّد؟ الجنوب هو لكلّ أهله، شيعة وسنّة ومسيحيّين وملاحدة، ولكن الجمعيّات المدنيّة وشخصيّاتها ذرفت الدموع فقط على حريق رميش. لماذا لم يلتفت هؤلاء ولم يغرّدوا إلا عن رميش منذ بدء الحرب الوحشيّة؟ أليس هذا دليلاً فاقعاً على انحياز طائفي بغيض؟ وهذا ليس بجديد طبعاً لأن العقيدة الانعزاليّة التقليديّة تضمّنت بغضاً واحتقاراً طائفيّاً ضد المسلمين. وهذه الإسلامفوبيا لا تنحصر فقط بمسيحيّين، بل تشمل أيضاً مسلمين منضوين في صفوف وسائل إعلام وجمعيّات الناتو وسوروس.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com